

مَجُودٌ حَدِيثِيَّةٌ

عِلْمُ الرَّجَالِ

وَأَهْمِيَّتُهُ

تَأليف

المُحَدِّثُ المَلَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى المَعَالِمِيُّ البَغْدَادِيُّ

المتوفى سنة ١٣٨٦ هـ رحمه الله

مُحَقَّقَةٌ وَعَلَى تَعْلِيقِهَا

عَلِيٌّ بْنُ حَسَنَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ المَعْمُورِ

الطَّابِيُّ الأَسَدِيُّ

دار الحديث

للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ.

دار الريّة

للنشر والتوزيع

الرياض: الربوة - شارع عمر بن عبدالعزيز - هاتف ٤٩١١٩٨٥

فاكس ٤٩٣١٨٦٩ / ص.ب (٤٠١٢٤) الرياض (١١٤٩٩)

جدة: حي الجامعة - جنوب شارع باخشب - هاتف ٦٨٨٥٧٤٩

بحوث حديثية

عبد الرحمان بن يحيى
وأهله وأهله

تأليف

المحدث العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعالي اليماني
المتوفى سنة (١٣٨٦هـ) رحمه الله

حققها وعان عليها

عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الحميد
الحكيمي الأشعري

دار السريته

للنشر والتوزيع



مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ،
وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ عِلْمَ رِجَالِ الْحَدِيثِ « هُوَ الْعِلْمُ بِأَحْوَالِ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِنْ
حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ » ^(١) ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَا قِيلَ : « مَعْرِفَةُ الرَّجَالِ
نِصْفُ الْعِلْمِ » ^(٢) .

(١) « المختصر في علم رجال الأثر » (ص ٩) عبد الوهّاب

عبد اللطيف .

(٢) « سير أعلام النبلاء » (١١ / ٤٨) .

وهذا العلمُ ثابتةٌ قواعدهُ ، وراسخةٌ أصولُهُ ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ
- أساسًا - على تنبيهاتٍ قرآنيَّةٍ ، وإلماحاتٍ حديثيَّةٍ ؛ كانت هي
الأساسَ الَّذي ارتكزت عليه قواعِدُ هذا العلمِ وأصولُهُ ..

والمصنَّفاتُ التي أصَلَّتْ لهذا العلمِ ، وبيَّنت قواعدهُ ؛ قد لا
تكونُ بتلك الكثرةِ الكثيرةِ التي تجعلُ الناظرَ إليها يتخيَّرُ منها !!
وإنَّما هي محدودةٌ معدودةٌ ، في غابرِ الدهرِ وحاضرِهِ .

ومن بينِ هذه المصنَّفاتِ رسالةٌ لطيفةٌ وجيزةٌ كتبها العلامةُ
المحدِّثُ الشيخُ عبدالرحمن بن يحيى المُعلِّمي اليماني رحمه الله
تعالى ؛ وهي - على وجازتها - جامعةٌ لتأريخِ هذا العلمِ ، وبيانِ
أهمِّ المؤسِّسين له ، والمؤلِّفين فيه ، وذكُرَ أشهرُ المصنَّفاتِ فيه .

ولقد طُبعتْ هذه الرسالةُ للمرَّةِ الأولى ^(١) قبلَ نحو ستِّين
عامًا (تحت إدارةِ جمعِيَّةِ دائرةِ المعارفِ العثمانيَّةِ ، بعاصمةِ الدولةِ
الآصفيَّةِ : حيدرآباد الدكن ، صانها اللهُ تعالى من الفتنِ والمحنِ ،
سنة (١٣٥٨ هـ) من الهجرة) ^(٢) .

(١) « المباحث العلميَّة » (ص ١) .

(٢) وقد طُبعت طبعَةً ثانيَّةً في دمشق سنة (١٤٠١ هـ) !! تعوَّزها

الدقَّةُ والتحقيقُ .

وهذه الرسالة - في الأصل - مقالة متخصصة طُبعت مع مجموعة من المقالات - لعدد من الباحثين - بعنوان : « المباحث العلمية من المقالات السنّية » .

وقد وقعت هذه الرسالة في نحو ستّ وعشرين صفحةً ضمنَ المجموعة المشارِ إليها [من صفحة : ٧٣ إلى صفحة : ٩٧] .

ولما تَتَمَيَّزُ بِهِ هذه الرسالة مِنْ دَقَّةٍ فِي البَحْثِ ، وَعُمُقٍ فِي الجَمْعِ : رَأَيْتُ لُزُومَ إِعَادَةِ نَشْرِهَا - بعدَ تَحْقِيقِهَا ، والتعليقِ عَلَيْهَا ، وَضَبْطِ نَصِّهَا - ؛ لِأَنَّ فِي إِشَاعَتِهَا مِنْ إِفَادَةٍ لِطُلَّابِ العِلْمِ - وبخاصةِ المبتدئينَ والمتوسطينَ منهم - .

فاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُعْظِمَ النِّفْعَ بِهَا ، وَيُسِّرَ لِلنَّازِرِ فِيهَا أَمْرَهَا ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ .

وكتب

أبو الحارث الحلبي الأثري

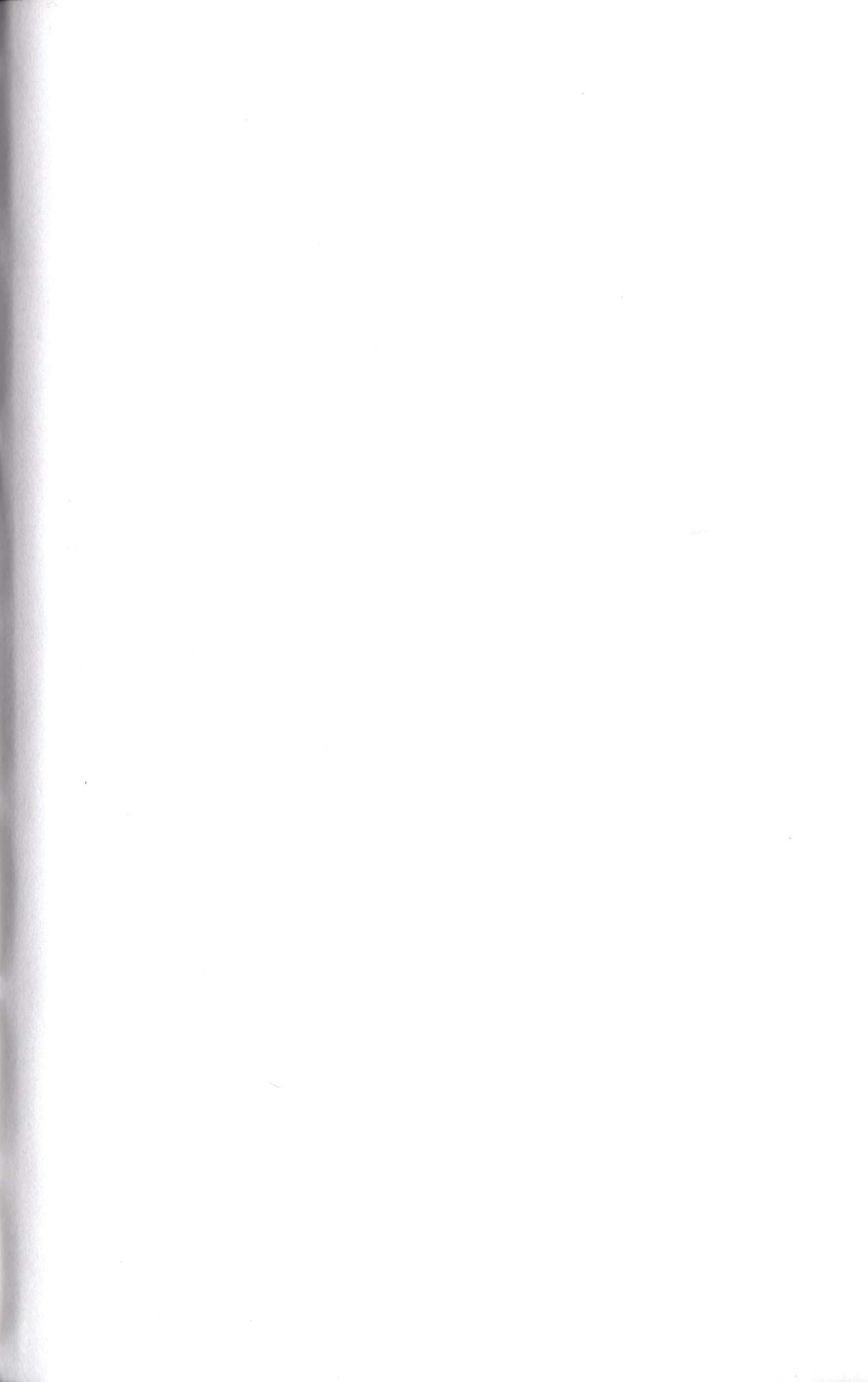
عفا الله عنه

بمنه

قُبَيْلَ عَصْرِ يَوْمِ الخَمِيسِ ؛

في الرابع عشر من شهر ربيع الأول / سنة سبع عشرة

بعد الأربع مئة والألف ؛ هجرية



مختصر ترجمة المؤلف

● حياته :

○ هو الإمام العلامة عبدالرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المُعلِّمِي العُثمِي اليماني .

○ يُنسَبُ إلى بني المُعلِّم من بلادِ عُثمَةَ باليمن .

○ وُلِدَ سنة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م في عُثمَةَ ، ونشأ بها ، وتردَّدَ إلى بلادِ الحُجْرِيَّة - وراءَ نَغز - وتعلَّم بها .

○ سافرَ إلى جيزان سنة ١٣٢٩ هـ ، في أثناءِ إمارَةِ محمد ابن علي الإدريسيِّ بعسير .

● مناصبُهُ :

○ تولَّى رئاسةَ القضاةِ ، ولُقِّبَ بشيخِ الإسلامِ .

○ وبعدَ موتِ الإدريسيِّ - سنة ١٣٤١ هـ - سافرَ إلى بلاد

الهند ، وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن مصححاً لكتب الحديث والتاريخ ، ومُحَقِّقاً لها ؛ وذلك ابتداءً من سنة ١٣٤٥ هـ تقريباً ، وبقي نحوًا من خمسٍ وعشرين سنة يعمل هناك .

○ عادَ إلى مكة المكرمة سنة ١٣٧١ هـ ، فَعَيَّنَ فيها - بعد عامٍ واحدٍ - ؛ أمينًا لمكتبة الحرم المكي .

● تصانيفُهُ ومؤلفاته :

○ له كتبٌ ورسائلٌ كثيرةٌ متعدّدة ؛ ألفها في تحقيقِ بعضِ المسائلِ العلميّة - حديثيّة كانت ، أم سلوكيّة ، أم عقديّة - ما زالت مخطوطةً ، كما أنّ له « ديوانَ شعرٍ » ما زال مخطوطًا أيضًا .

○ وأمّا ما طُبِعَ له من ذلك ؛ فكثيرٌ ، منه :

- « الأنوار الكاشفة » ؛ في الردّ على كتاب « أضواء على السنّة » لمحمود أبي رية ؛ غير المأسوفِ عليه !

- « طليعة التنكيل » .

- « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » ؛ وهو كتابٌ جيّدٌ جدًّا ومفيدٌ فريدٌ ، وهو مطبوعٌ بتحقيقِ شيخنا الألباني حفظه الله تعالى .

- « علم الرجال وأهميته » وهو هذه الرسالة .

- « مقام إبراهيم » ^(١) ، وهي رسالة نفيسة .

○ كما أنّه حقّق كثيرًا من أمّاتِ كتبِ علمِ الرجالِ والتاريخِ التي طُبعتْ في دائرة المعارفِ العُثمانيّةِ في عهدِهِ ، مثل كتابِ « الإكمال » لابن ماكولا - ٤ مجلدات منه - ، وكتابِ « الأنساب » للشُّمعيّ - ٤ مجلدات منه - ، وكتابِ « تذكرة الحفاظ » للذهبيّ ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و « التاريخ الكبير » للبخاري ...

وغير ذلك كثيرٌ .

● وفاته :

بقي مستمرًّا في أمانةِ مكتبةِ الحرمِ المكيّ ؛ دؤوبًا في

(١) وهي تحت الطبعِ بتحقيقي .

البحث ، نشيطاً في التدقيق والتحقيق والبحث العلمي ، إلى أن
شُهد فيها مُنكَبًا على بعض الكتب وقد فارق الحياة ، وذلك عام
١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً .

● مصادر ترجمته :

- ١ - « الإعلام » (٣ / ٣٤٢) لِلزُّرْكَلي .
- ٢ - « المستدرك على مُعْجَمِ المُؤَلِّفين » (ص ٣٦٦) لِغَمْر
رضا كَحَّالة .
- ٣ - « مجلَّة المجمع العلمي العربي » (٤٢ / ٥٧٤ -
٥٨٠) ، مقال الشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله .
- ٤ - « مجلَّة الحجِّ » (١٠ / ٦١٧ - ٦١٨) مقال عبدالله
ابن عبدالرحمن المعلِّمي .
- ٥ - مقدمة « التنكيل » (١ / ٩ - ١٤) للشيخ محمد
نَصيف رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم
مقالة الأستاذ الناقد في الرجال عبدالرحمن بن يحيى اليماني
رفيق دائرة المعارف

، علم الرجال وأهميته ،

الحمدُ لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى .

إنَّه قد استقرَّ في الأذهانِ ، واستغنى عن إقامة البرهانِ : ما
للعلمِ من الشرفِ والفضيلةِ (١) ، وأنَّه هو الوسيلةُ لرفعِ الإنسانِ في
المعنى عمَّا ارتفعَ عنه في الصُّورةِ من البهائمِ .

□ شرف العلم :

وَمَا لا نزاعَ فيه أنَّ العلومَ تتفاوتُ في مقدارِ ذلك الشرفِ ؛
منها الشريفُ والأشرفُ ، والمهمُّ والأهمُّ .

(١) للإمام ابن القيم بحثٌ مُستفيضٌ في « العلم : فضله وشرفه » ،
حقَّقته وعلَّقَتْ عليه ، وطبعتهُ مُستقلًّا ، فليُنظَر .

ومهما يُتصوّر لعلوم الفلسفة والطبيعيّات والرياضيّات والأدينيّات والصناعات وغيرها من العلوم الكونيّات - مهما يُتصوّر لها من الشرف والفضيلة ، والمرتبة الرفيعة - فإنّها لا تُداني في ذلك العلم - الذي مع مشاركته لها في ترقية المدارك ، وتنوير العقول - ينفردُ عنها بإصلاح الأخلاق ، وتحصيل السعادة الأبدية ، وهو علم الدين .

ومهما ترقى الإنسان في الصنائع والمعارف الكونيّة ، وتسهل أسباب الراحة ؛ فإنّ ذلك إنّ رَفَعَهُ عن البهيمة من جهة ، فإنّه ينزلُ به عنها من جهة أُخرى ، ما لم تتطهّر أخلاقه ؛ فيتخلّق بالرفقة والرحمة والإيثار والعفة والتواضع والصدق والأمانة والعدل والإحسان ، وغيرها من الأخلاق الكريمة .

□ العلم والأخلاق :

كلُّ مَنْ كَانَ لَهُ وَقُوفٌ عَلَى الْأُمَمِ وَالْأَفْرَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ ، عَلِمَ أَنَّهُ بِحَقٍّ يُسَمَّى عَصْرَ الْعِلْمِ ، وَلَكِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى - بِالنَّظَرِ إِلَى تَدَهُورِ الْأَخْلَاقِ - اسْمًا آخَرَ !

النفوس الأرضية تُزبِّة ، من شأنها أن تُنبت الأخلاق الذميمة
ما لم تُشق بماء الإيمان الطاهر ، وتُشرق عليها شمس العلم الديني
الصحيح (١) ، وتهب عليها رياح التذكير الحكيم .

فأيُّ أرضٍ أمحلت من ذلك الماء ، وحجبت عنها شعاع
تلك الشمس ، وشدت عنها طُرق تلك الرياح ؛ كان نباتها كما
قال الملائكة عليهم السلام : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ
الدَّمَاءَ ﴾ [البقرة : ٣٠] .

□ ينابيع الإسلام :

للدين - وهو الإسلام - ينبوعان عظيمان : كتاب الله عزَّ
وجلَّ ، وسنة رسوله ﷺ .

□ تعريف السنة :

السنة عبارة عمَّا : ثبت عن النبي ﷺ من الأقوال والأفعال
وغيرها ممَّا هو تبيين للقرآن ، وتفصيل للأحكام ، وتعليم للأداب ،
وغير ذلك من مصالح المعاش والمعاد .

(١) فلا عزَّ أو صلاح إلا بهذا العلم .

وتأمل - رحمك الله - تقييده له ، ووصفه إِيَّاهُ بـ (الصحيح) .

□ الصحابة والسنة :

أَوَّلُ مَنْ تَلَقَّى السَّنَّةَ هُمُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ ، فَحَفَظُوهَا ، وَفَهَمُوهَا ، وَعَلِمُوا جُمْلَتَهَا وَتَفْصِيلَهَا ، وَبَلَّغُوهَا - كَمَا أَمَرُوا - إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ .

ثُمَّ تَلَقَّاهَا التَّابِعُونَ ، وَبَلَّغُوهَا إِلَى مَنْ يَلِيهِمْ ... وَهَكَذَا ، فَكَانَ الصَّحَابِيُّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَيَقُولُ التَّابِعِيُّ : سَمِعْتُ فَلَانًا الصَّحَابِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَيَقُولُ الَّذِي يَلِيهِ : سَمِعْتُ فَلَانًا يَقُولُ : سَمِعْتُ فَلَانًا الصَّحَابِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... وَهَكَذَا .

□ الحاجة إلى حفظ السنة :

كُلُّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ خَاتَمَةُ الشَّرَائِعِ ، وَأَنَّ سَعَادَةَ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ وَالْحَيَاةِ الْأَبَدِيَّةِ فِي اتِّبَاعِهِ : يَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ أَحْوَجُ إِلَى حِفْظِ السَّنَّةِ مِنْهُمْ إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ .

□ وجوب معرفة أحوال الرجال :

قد وقعت الرواية ممن يجب قبول خبره ، وممن يجب رده ،
وممن يجب التوقف فيه ؛ وهيئات أن يُعرف ما هو من الحق الذي
بلغه خاتم الأنبياء عن ربه عز وجل ، وما هو من الباطل الذي يبرأ
عنه الله ورسوله ؛ إلا بمعرفة أحوال الرواة .

وهكذا الوقائع التاريخية ، بل حاجتها إلى معرفة أحوال
رواتها أشد ؛ لغلبة التساهل في نقلها (١) .

على أن معرفة أحوال الرجال هي نفسها من أهم فروع
التاريخ .

وإذ كان لا بد من معرفة أحوال الرواة ؛ فلا بد من بيانها ؛
بأن يُخبر كل من عرف حال راوٍ بحاله ليعلمه الناس .

وقد قامت الأمة بهذا الفرض كما ينبغي .

(١) قارن بكتاب « مصطلح التاريخ » (ص ٧) للدكتور
(النصراني) أسد رستم .

وانظر كتابي « التصفية والتربية وأثرهما في استئناف الحياة الإسلامية »
(ص ٦٦) .

□ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ الرِّجَالِ :

أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ الرِّجَالِ الْقُرْآنُ ، ثُمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ أَصْحَابُهُ .

وَالْآيَاتُ كَثِيرَةٌ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الصَّحَابَةِ إِجْمَالًا ، وَذَمُّ الْمُنَافِقِينَ إِجْمَالًا ، وَوَرَدَتْ آيَاتٌ فِي الثَّنَاءِ عَلَى أَفْرَادٍ مُعَيَّنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ - كَمَا يُعَلَّمُ مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ - ، وَآيَاتٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى نِفَاقِ أَفْرَادٍ مُعَيَّنِينَ ، وَعَلَى جَرَحِ أَفْرَادٍ آخَرِينَ .

وَأَشْهُرُ مَا جَاءَ فِي هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ... إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾^(١) [الْحُجُرَات ٦] ، نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ بَعِيْنِهِ ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ^(٢) ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ .

□ أَحَادِيثُ الْفَضَائِلِ :

وَتَبَيَّنَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ

(١) وَقَرَأَ حِمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ : ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾ ، كَمَا فِي « التَّذَكْرَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ » (٢ / ٣٠٩) لَابِنِ غَلْبُونِ ، وَ « حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ » (ص ٢٠٩) لَابِنِ زَنْجَلَةَ .

(٢) انظُرْ تَعْلِيْقِي عَلَى كِتَابِ « تَمْيِيزِ الْمُحْظُوظِيْنَ عَلَى الْمُحْرَمِيْنَ » (ص ٢٦٩) ، وَ « مَرْوِيَّاتُ غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ » (١٢٧) وَ (١٣٥) ، لِلْقُرَيْبِيِّ .

في الثناء على أصحابه جملةً ، وعلى أفرادٍ منهم مُعيَّنين ؛ معروفةً في كتب الفضائل^(١) ، وأخباراً أخرُ في ذمِّ بعضِ الفرقِ إجمالاً ؛ كالخوارج^(٢) ، وفي تعيين المنافقين وذمِّ أفرادٍ معيَّنين ؛ كعُيينة بن حصين^(٣) ، والحكم بن أبي العاص^(٤) .

وثبت آثارٌ كثيرةٌ عن الصحابة في الثناء على بعضِ التابعين ، وآثارٌ في جرحِ أفرادٍ منهم .

□ التابعون والجرح والتعديل :

وأما التابعون ؛ فكلّاهم في التعديل كثيرٌ ، ولا يُروى عنهم من الجرح إلا القليل ، وذلك لقرب العهد بالسراج المنير - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم - ، فلم يكن أحدٌ من المسلمين

(١) مثل « فضائل الصحابة » للإمام أحمد بن حنبل ، وكذا للإمام

النسائي ، وغيرهما .

(٢) وفتنة الخوارج فتنة عارمة جارفة ، قديمة وحديثة .

وفي كتابي « كشف المناهج بين المرجئة والخوارج » بيانٌ مُطوّل في نقض أفكارها ، وهتك أستارها .

(٣) انظر « السيرة النبوية » (٢ / ٦٦) لابن هشام .

(٤) انظر « السيرة النبوية » (٤ / ١٧٩) لابن هشام .

يجترئ على الكذب على الله ورسوله .

وعامة المضعفين من التابعين إنما ضَعُفوا للمذهب ؛
كالخوارج ، أو لسوء الحفظ ، أو للجهالة^(١) .

ثم جاء عصر أتباع التابعين فما بعده ، فكثُر الضعفاء ،
والمغفلون ، والكذّابون ، والزنادقة ، فنهض الأئمة لتبيين أحوال
الرواة وتزييف ما لا يثبت ، فلم يكن مضرّ من أمصار المسلمين
إلا وفيه جماعة من الأئمة يمتحنون الرواة ، ويختبرون أحوالهم
وأحوال رواياتهم ، ويتبعون حرّكاتهم وسكّاناتهم ، ويُعلنون للناس
حُكْمهم عليهم .

□ كتب الرجال :

واستمر ذلك إلى القرن العاشر ، فلا تجد في كتب الحديث
اسم راوٍ إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله ، وهذا مضدّق
الوعد الإلهي - قيل لابن المبارك^(٢) : هذه الأحاديث

(١) يعني أنّ أحدًا منهم لم يُتهم بكذب ، ولم يعتمد الوضع في

الحديث .

(٢) « الكفاية » (ص ٥٣) للخطيب ، و « فتح المغيب » (١ /

٣٠٣) للسخاوي ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٥٣) للشيوطي .

المصنوعة؟! قَالَ : تعيش لها الجهادة ، وتلا قولَ الله سبحانه
وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] - .

□ الرحلة لتحقيق العلم :

وكانَ نشاطُ الأئمّةِ في ذلك آيةَ من الآياتِ ؛ فمن أمثلةِ
ذلك : قالَ العراقيُّ في شرح « مقدمة ابن الصلاح » ^(١) : رُوينا
عن مؤمّلٍ ^(٢) أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ - يَعْنِي حَدِيثَ
فُضَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةَ سُورَةَ - فَقُلْتُ لِلشَّيْخِ : مَنْ حَدَّثَكَ ؟ فَقَالَ :
حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِالْمَدَائِنِ ، وَهُوَ حَيٌّ ، فَصِرْتُ إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : مَنْ
حَدَّثَكَ ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِوَأَسْطِ ، وَهُوَ حَيٌّ ، فَصِرْتُ إِلَيْهِ ،
فَقَالَ : حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِالْبَصْرَةِ ، فَصِرْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنِي شَيْخٌ

(١) المسمّى « التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدّمة ابن

الصلاح » ؛ فانظر (ص ١٣٤) منه .

وهذا الخبرُ مروّيٌّ في « الكفاية » (ص ٤٠١) للخطيب ،

و « الموضوعات » (١ / ٢٤١) لابن الجوزي ، وانظر « اللآلئ المصنوعة »

(١ / ٢٢٧) ، و « تدريب الراوي » (١ / ٢٥٨) للسيوطي .

(٢) هو مؤمّل بن إسماعيل ، وانظر « النكت على ابن الصلاح »

(٢ / ٨٦٢) .

بِعَبَادَان ، فصرتُ إليه ، فأخذَ بيدي ، فأدخلني بيتًا ، فإذا فيه قومٌ من المتصوّفة ، ومعهم شيخٌ ، فقالَ : هذا الشيخُ حدّثني ، فقلتُ : يا شيخُ ! من حدّثك ؟ فقالَ : لم يُحدّثني أحدٌ ، ولكننا رأينا النَّاسَ قد رَغَبوا عن القرآنِ ، فَوَضَعْنَا لَهُم هذا الحديثَ ليصرفوا قلوبَهُم إلى القرآنِ !!

لعلَّ هذا الرَّجُلَ قطعَ نحو ثلاثةِ أشهرٍ مُسافرًا لتحقيقِ روايةِ هذا الحديثِ الواحدِ .

□ طُرُقُ اخْتِبَارِ الرِّوَاةِ :

وللأئمةِ طُرُقٌ في اختبارِ الرواةِ ؛ منها : النَّظَرُ إلى حالِ الرَّاوي في المحافظةِ على الطاعاتِ واجتنابِ المعاصي ، وسؤالِ أهلِ المعرفةِ به .

قالَ الحسنُ بنُ صالحِ بنِ حيٍّ ^(١) : كُنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَكْتُبَ عَنِ الرَّجُلِ سَأَلْنَا عَنْهُ ، حَتَّى يُقَالَ : أَتُرِيدُونَ أَنْ تُزَوِّجُوهُ ؟ ^(٢) .

(١) ترجمته في « سير أعلام النبلاء » (٧ / ٣٦١) .

(٢) « الكفاية » (ص ٩٣) للخطيب .

ومنها : أَنْ يُحَدِّثَ أَحَادِيثَ عَنْ شَيْخٍ حَيٍّ ، فَيَسْأَلُ ذَلِكَ الشَّيْخَ عَنْهَا .

مِثَالُهُ : قَوْلُ شُعْبَةَ : قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ ، عَنْ عَلِيِّ سَبْعَةَ أَحَادِيثَ ، فَسَأَلْتُ الْحَكَمَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ مِنْهَا شَيْئًا (١) !

ومنها : أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ شَيْخٍ قَدْ مَاتَ ، فَيَقَالَ لِلرَّوَايِ : مَتَى وُلِدْتَ ؟ وَمَتَى لَقَيْتَ هَذَا الشَّيْخَ ؟ وَأَيْنَ لَقَيْتَهُ ؟ ثُمَّ يُقَابَلُ بَيْنَ مَا يُجِيبُ بِهِ وَبَيْنَ مَا حُفِظَ مِنْ وِفَاةِ الشَّيْخِ الَّذِي رَوَى عَنْهُ وَمَحَلِّ إِقَامَتِهِ وَتَوَارِيخِ تَنَقُّلِهِ .

مِثَالُهُ : مَا جَاءَ عَنْ عُفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ أَنَّ عَمَرَ بْنَ مُوسَى بْنِ وَجِيهِ حَدَّثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، قَالَ عُفَيْرُ : فَقُلْتُ لَهُ : فِي أَيِّ سَنَةِ لَقَيْتَهُ ؟ قَالَ : فِي سَنَةِ ثَمَانَ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً ، فِي غَزَاةِ إِزْمِينِيَّةِ (٢) ، قُلْتُ : اتَّقِ اللَّهَ يَا شَيْخُ ! لَا تَكْذِبْ ؛ مَاتَ خَالِدٌ سَنَةَ

(١) « تاريخ بغداد » (٧ / ٣٤٧) للخطيب البغدادي .

وقارن بـ « التاريخ الكبير » (رقم : ٥٥٤٩) .

(٢) « معجم البلدان » (١ / ١٥٩) ، و « الروض المِعْطَار » (٢٥)

أربع وخمسين ومئة ، أزيدك أنه لم يَغزُ إرمنية (١) !!

ومنها : أن يسمع من الراوي أحاديث عن مشايخ قد ماتوا ،
فَتَعَرَّضَ هذه الأحاديثُ على ما رواه الثقاتُ عن أولئك المشايخ ،
فَيَنْظُرُ : هل انفردَ هذا الراوي بشيءٍ أو خالفَ أو زادَ و نقصَ ؟
فتجدهم يقولونَ في الجرحِ : « ينفردُ عن الثقاتِ بما لا يتابع عليه » ،
« في حديثه مناكير » ، « يخطئُ ويُخالفُ » ... ونحو ذلك (٢) .

□ حفظ أهل الحديث :

ومنها : أن يسمع من الراوي عدَّةَ أحاديثَ ، فتُحفظُ أو
تُكتبُ ، ثمَّ يسألُ عنها بعدَ مدَّةٍ ، وربما كثرَ السؤالُ مرارًا لينظرَ :
أَيَعْيَرُ أو يبدلُ أو يزيدُ أو ينقصُ ؟

دعا بعضُ الأمراءِ أبا هريرةَ ، وسأله أن يحدثَ - وقد خبئاً
الأميرُ كاتباً حيثُ لا يراهُ أبو هريرةَ - ، فجعلَ أبو هريرةَ يحدثُ ،
والكاتبُ يكتبُ ، ثمَّ بعدَ سنَّةٍ دعا الأميرُ أبا هريرةَ ، ودسَّ رجلاً
ينظرُ في تلكَ الصحيفةِ ، وسألَ أبا هريرةَ عن تلكَ الأحاديثِ ؟!

(١) « لسان الميزان » (٤ / ٣٨٠) .

(٢) لأخينا الفاضل الشيخ أبي الحسن المصري - مصطفى بن

إسماعيل - جهودٌ مباركةٌ في شرح وبيان ألفاظ الجرح والتعديل . =

فجعل يُحَدِّثُ وَالرَّجُلُ يَنْظُرُ فِي الصَّحِيفَةِ ، فَمَا زَادَ وَلَا نَقَصَ ،
وَلَا قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ (١) .

وَسَأَلَ بَعْضَ الْخُلَفَاءِ ابْنَ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ أَنْ يُمْلِيَ عَلَيَّ بَعْضَ
وَلَدِهِ ، فَدَعَا بَكَاتِبَ ، فَأَمَلَى عَلَيْهِ أَرْبَعَ مِئَةَ حَدِيثٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْخَلِيفَةَ
قَالَ لِلزُّهْرِيِّ بَعْدَ مَدَّةٍ : إِنَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ قَدْ ضَاعَ !! فَدَعَا الْكَاتِبَ
فَأَمَلَاهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَابَلُوا الْكِتَابَ الثَّانِيَّ عَلَى الْكِتَابِ الْأَوَّلِ ، فَمَا
غَادَرَ حَرْفًا (٢) .

وَكَانُوا كَثِيرًا مَا يُبَالِغُونَ فِي الْإِحْتِيَاظِ ، حَتَّى قِيلَ لَشُعْبَةَ : لِمَ
تَرَكْتِ حَدِيثَ فُلَانٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَيَّ بِرِذْوُونٍ (٣) .

= وَكِتَابُهُ « شِفَاءُ الْعَلِيلِ » يَدُلُّ عَلَيَّ مَا قُلْتُ .

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي « مُسْتَدْرِكِهِ » (٣ / ٥١٠) وَصَحَّحَهُ ،

وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ .

وَقَدْ أوردَهُ الذَّهَبِيُّ فِي « سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ » (٢ / ٥٨٩) ، ثُمَّ قَالَ :

« هَكَذَا فَلْيَكُنِ الْحِفْظُ » .

(٢) « الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ » (١ / ٦٤٠) يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْمَسْوُومِيُّ .

(٣) « الْكِفَايَةُ » (ص ١١٠ - ١١١) لِلْخَطِيبِ .

وَالرِّذْوُونُ : هُوَ التُّرْكِيُّ مِنَ الْخَيْلِ ، كَمَا قَالَ الْمُطَّرِّزِيُّ فِي « الْمَغْرِبِ »

= (١ / ٣٦) .

وقال جرير : رأيت سَمَاك بن حرب يبول قائمًا ، فلم أكتب عنه (١) .

وقيل للحكم بن عتيبة : لِمَ لم تروِ عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام (٢) .

= قال السخاوي في « فتح المغيث » (٢ / ٢١) : « فماذا يلزم من ركضه إلا أن يكون في موضع - أو على وجه - لا يليق ، ولا ضرورة تدعو لذلك !؟ » .

(١) المصدر السابق .

وقال السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٤) بعد إيراده : « ولعله كان بحيث يرى الناس عورته » .

(٢) المصدر السابق .

وقال السخاوي في « فتح المغيث » (١ / ٢٤) بعد إيراده : « لعله استند إلى ما يروى عنه صلى الله عليه أنه قال : « مَنْ كَثُرَ كَلَامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ .. » . ! قلت : قد صدر الحديث بصيغة التمييز ، وهو به حقيق ؛ فلقد رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦٥٤١) عن ابن عمر .

وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٠٢) : « فيه ضعفاء وثقوا » ! ولقد جزم بضعفه شيخنا الألباني في « ضعيف الجامع » (٥٨١٥) . وانظر « العلل المتناهية » (٢ / ٢١٦) لابن الجوزي ، و « المقاصد الحسنة » (٤٢٦) للسخاوي ، و « الفوائد المجموعة » (٢٦) للشوكاني .

□ مُخَالَطَةُ الْأُمَرَاءِ :

وكانوا يَطْعَنُونَ فِيمَنْ خَالَطَ الْأُمَرَاءَ ، أَوْ قَبِلَ عَطَايَاهُمْ ، أَوْ عَظَّمَهُمْ ؛ بَلْ رَجِمَا بِاللَّعْوَا فِي ذَلِكَ ، كَمَا وَقَعَ لِمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرِ الزُّنْبَيْرِيِّ ^(١) الْمِصْرِيِّ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ ، كَانَ يُمْلِي الْحَدِيثَ عَلَى أَهْلِ بَلَدِهِ ، فَاتَّفَقَ أَنْ خَرَجَ الْمَلِكُ غَازِيَا ، فَخَرَجَ الزُّنْبَيْرِيُّ يُشِيعُهُ ، فَلَمَّا انصَرَفَ وَجَلَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَجْلِسِهِ ، قَامَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَتَزَعَوْهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَسَبَّوهُ وَهَمُّوا بِهِ ، وَمَزَّقُوا رَوَايَاتِهِمْ عَنْهُ ^(٢) .

ثُمَّ ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسٍ فِي « تَارِيخِ مِصْرٍ » ^(٣) فَقَالَ : « لَمْ

(١) انظر « توضيح المشتبه » (٤ / ٢٨٤) لابن ناصر الدين ، و « تبصير المنتبه » (٢ / ٦٥٦) لابن حجر ، و « الإكمال » (٦ / ١٠٩) لابن ماكولا .

(٢) « لسان الميزان » (٥ / ٩٤) .

وصنيع (أصحاب الحديث) هؤلاء ، ليس صحيحًا على الجادة (دائمًا) ؛ ففي الأمرِ تفصيلٌ ليس هنا محلُّه .

وكلامُ المصنّف - بقُدْ - (قد) يكونُ شرحًا مُناسبًا له .

(٣) انظر « المُقَمَّى الكبير » (٥ / ٤٥٣) للمقرئزي ، و « مُحسن

المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » (١ / ٢٢٦) للسيوطي .

يكن يُشبهه أهل العلم .

وإنما كانوا يتسامحون فيمن بَلَغَ من الجلالة بحيث يُعلم أنه
إنما يُخالطُ الأمراءَ ليأمرهم بالمعروفِ ، وينهاهم عن المنكرِ ،
ويكفهم عن الباطلِ ما استطاعَ ؛ كالزُّهريِّ (١) ، ورجاءِ بن
حيوة (٢) .

وروى الشافعي ، قال : حدّثنا عمي ، قال : دخلَ سليمانُ
ابنُ يسارٍ على هشامِ بن عبدالملكِ ، فقالَ له : يا سليمانُ ! الذي
تولّى كِبَرَه من هو ؟ - يعني في قولِ الله تعالى : ﴿ والذي تولّى

(١) ذَكَرَ الذهبيُّ في « سير أعلام النبلاء » (٥ / ٣٣٩) عن
مكحولٍ قوله في الزُّهريِّ : « أيُّ رجلٍ هو ! لولا أَنَّهُ أَفْسَدَ نفسَه بصحبةِ
الملوكِ ! » .

فعلَقَ الذهبيُّ بقوله : « بعضٌ من لا يُعتدُّ به لم يأخذَ عن الزُّهريِّ لكونه
كانَ مُدَاخِلًا لِلخُلَفَاءِ ، ولكن فعلَ ذلكَ فهو الثبُتُ الحُجَّةُ ، وأينَ مثلُ
الزُّهريِّ ؟! » .

(٢) قالَ الذهبيُّ في « السِّير » (٤ / ٥٦٠) : « كانَ رجاءٌ كبيرَ المنزلةِ
عندَ سليمانَ بن عبدالملكِ ، وعندَ عمرَ بن عبدالعزيز ، وأجرى اللهُ على يديه
الخيراتِ ، ثمَّ إنَّه بعدَ ذلكَ أُخْر ، فأقبلَ على شأنِهِ ، فعن ابنِ عون ، قالَ : قيل
لرجاءٍ : إنَّك كنتَ تأتي السلطانَ فتركتهم ! فقالَ : يكفيني الذي أدعُهم له . » .

كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿ [النور : ٢٤] - قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أُتَيْبٍ ، قَالَ : كَذَبْتَ ؛ هُوَ فُلَانٌ ، قَالَ : أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُ ، فَدَخَلَ الزُّهْرِيُّ ، فَقَالَ : يَا ابْنَ شِهَابٍ ! مَنْ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ ؟ قَالَ : ابْنُ أُتَيْبٍ ، قَالَ : كَذَبْتَ ، هُوَ فُلَانٌ ! فَقَالَ الزُّهْرِيُّ لَهْشَامٍ : أَنَا أَكْذِبُ لَا أَبَا لَكَ ؟ ! وَاللَّهِ لَوْ نَادَى مَنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ أَحَلَّ الْكُذْبَ ؛ مَا كَذَبْتُ ! حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَسَعِيدٌ وَعُجَيْدُ اللَّهِ وَعَلْقَمَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ : أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أُتَيْبٍ .

وَذَكَرَ تَمَامَ الْقِصَّةِ (١) ، وَفِيهَا خُضُوعُ هِشَامٍ لِلزُّهْرِيِّ وَاسْتِرْضَاؤُهُ لَهُ .

وَقَدْ وَقَعَتْ لِلزُّهْرِيِّ قِصَّةٌ تُشْبِهُ هَذِهِ مَعَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَفِيهَا (٢) : أَنَّ الْوَلِيدَ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا بَكْرٍ ! مَنْ تَوَلَّى كِبْرَهُ ؟ أَلَيْسَ فُلَانًا ؟ قَالَ الزُّهْرِيُّ : قَلْتُ : لَا ! فَضَرَبَ الْوَلِيدُ بِقَضِيئِهِ (٣) عَلَى السَّرِيرِ : فَمَنْ ؟ فَمَنْ ؟ حَتَّى رَدَّدَ ذَلِكَ مَرَارًا ، قَالَ الزُّهْرِيُّ : لَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أُتَيْبٍ .

(١) ذَكَرَهَا الذَّهَبِيُّ فِي « السِّيَرِ » (٥ / ٣٣٩) .

(٢) رَوَاهَا ابْنُ مَرْدُوَيْهِ ؛ كَمَا فِي « فَتْحِ الْبَارِي » (٧ / ٤٣٧) .

(٣) هُوَ شِبْهُ عَصَا يَحْمِلُهَا ذُووُ السُّلْطَانِ .

وفي جوابِ سليمانَ لهشامٍ لطيفةً ، حيثُ لم يقل : « أميرُ المؤمنين أعلمُ » ويسكت ، بل قالَ : أعلمُ بما يقولُ ، أي : أعلمُ بقولِ نفسه ، لا أعلمُ بحقيقةِ الحالِ ، ولكنَّ المقامَ لم يكنْ لِتُغْنِي فيه مثلُ هذهِ الإشارةِ ، فلذلكَ قَيَّضَ اللهُ تعالى الزُّهريَّ وَوَفَّقَهُ ، فقالَ ما قالَ .

وقوله لهشام - وهو الملك - : « لا أبا لك » جراءة عظيمة .

□ وَرَعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ :

وكانوا من الـوَرَعِ وَعَدَمِ المَحَابَةِ على جانبٍ عظيمٍ ، حتَّى قالَ زيدُ بنُ أبي أنيسةَ : أخي يحيى يكذبُ (١) .

وسئَلَ جريزُ بن عبد الحميد عن أخيه أنس ، فقالَ : قد سمعَ من هشامِ بن عروة ، ولكنّه يكذبُ في حديثِ النَّاسِ فلا يُكْتَبُ عنه (٢) .

وروى عليُّ بن المدينيُّ عن أبيه ، ثمَّ قالَ : « وفي حديثِ

(١) « الجرح والتعديل » (٩ / رقم : ٥٥٠) لابن أبي حاتم .

(٢) « الجرح والتعديل » (٢ / ٢٨٩) لابن أبي حاتم .

الشيخ ما فيه ! وأشار إلى تضعيفه غير مرة (١) .

وقال أبو داود : ابني عبدالله كذاب (٢) .

وكان الإمام أبو بكر الصُّبغِيّ (٣) ينهى عن السماع من أخيه

محمد بن إسحاق (٤) .



(١) « الكامل » (٤ / ٢٨٩) لابن أبي حاتم .

(٢) « لسان الميزان » (٣ / ٢٩٣) للحافظ ابن حجر .

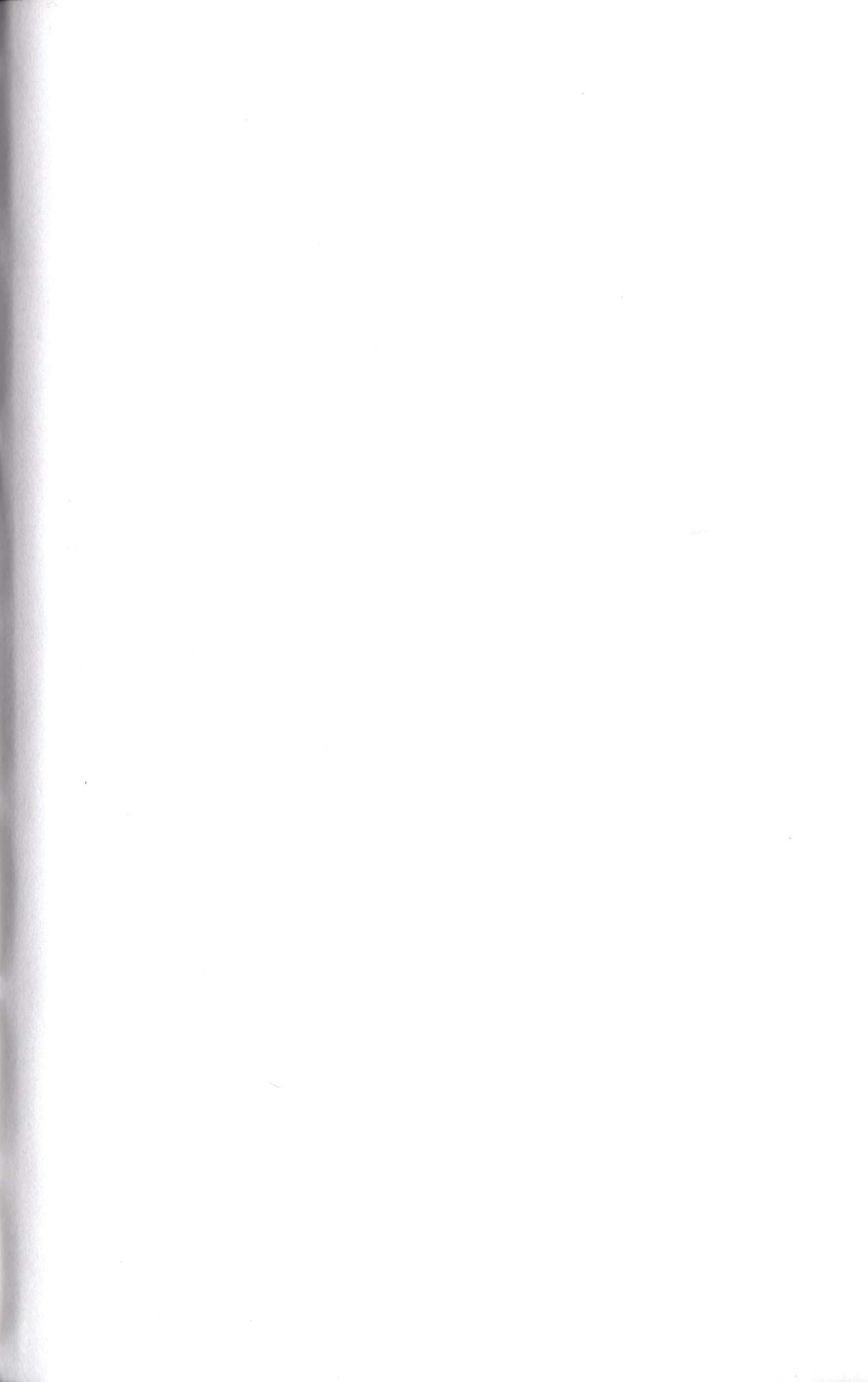
وللمؤلف رحمه الله تعالى كلام مطوّل في مناقشة حال ابن أبي داود ، وذلك في كتابه العظيم « التنكيل » (١ / ٢٩٣ - ٣٠٥) ، فليراجع .

(٣) « توضيح المشتبه » (٥ / ٤٠٥) .

وترجمته في « السُّير » (١٥ / ٤٨٣) .

(٤) « الأنساب » (٨ / ٣٤) للسمعاني ، و « سير أعلام النبلاء »

(١٥ / ٤٨٩) .



حفظ علماء السلف لتراجم الرجال

كَانَ الرَّجُلُ لَا يُسَمَّى عَالِمًا حَتَّى يَكُونَ عَارِفًا بِأَحْوَالِ رِجَالِ

الْحَدِيثِ .

ففي « تدريب الراوي » ^(١) : « قَالَ الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ : إِذَا أُوصِيَ لِلْعُلَمَاءِ لَمْ يَدْخُلِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْحَدِيثَ ، وَلَا عَلِمَ لَهُمْ بِطَرِيقِهِ ، وَلَا بِأَسْمَاءِ الرِّوَاةِ ... وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ : أَمَّا الْفُقَهَاءُ ؛ فَاسْمُ الْمَحْدَّثِ عِنْدَهُمْ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ حَفِظَ مَتْنَ الْحَدِيثِ ، وَعَلِمَ عَدَالَةَ رِوَايَتِهِ وَجَرَحَهَا ... وَقَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ ^(٢) : ... إِنَّمَا الْمَحْدَّثُ مِنْ عَرَفَ الْأَسَانِيدَ وَالْعُلَلِ وَأَسْمَاءَ الرِّجَالِ ... » .

وَذَكَرَ ^(٣) عَنِ الْمِزِّيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّ اسْمَ الْحَافِظِ ،

(١) (١ / ٢٤) للسيوطي .

(٢) في « مُعِيدُ النِّعَمِ وَثَبِيدُ النِّقَمِ » (ص ٨١) .

(٣) « الْجَوَاهِرُ وَالذَّرَرُ » (١ / ٣٠) للسخاوي ، و « تَدْرِيْبِ

الرَّوَايِ » (١ / ٣٠) للسيوطي .

فَقَالَ : « أَقْلُ مَا يَكُونُ أَنْ يَكُونَ الرَّجَالُ الَّذِينَ يَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُ تَرَاجُمَهُمْ وَأَحْوَالَهُمْ وَبِلَدَانِهِمْ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُهُمْ ؛ لِيَكُونَ الْحَكْمُ لِلغَالِبِ » .

فَكَانَ الْعَالِمُ يَعْرِفُ أَحْوَالَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ ؛ إِذَا بَاخْتَبَرَهُ لِأَحْوَالِهِمْ بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا بِإِخْبَارِ الثَّقَاتِ لَهُ ؛ وَيَعْلَمُ أَحْوَالَ مَنْ تَقَدَّمَ بِإِخْبَارِ الثَّقَاتِ ، أَوْ بِإِخْبَارِ الثَّقَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ ... وَهَكَذَا ، وَيَحْفَظُ ذَلِكَ كُلَّهُ ، كَمَا يَحْفَظُ الْحَدِيثَ بِأَسَانِيدِهِ ، حَتَّى كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَحْفَظُ الْأُلُوفَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْفَظُ عَشْرَاتِ الْأُلُوفِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْفَظُ مِائَاتِ الْأُلُوفِ بِأَسَانِيدِهَا .

فَكَذَلِكَ كَانُوا يَحْفَظُونَ تَرَاجُمَ الرِّوَاةِ بِأَسَانِيدِهَا ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ : أَخْبَرَنِي فُلَانٌ أَنَّهُ سَمِعَ فُلَانًا قَالَ : قَالَ فُلَانٌ : لَا تَكْتُبُوا عَنِ فُلَانٍ ؛ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ ... وَهَكَذَا .



طائفة من مشاهير الكثرين من الجرح والتعديل

١ - شعبة بن الحجاج : وُلِدَ سنة (٨٣) ، وتوفي سنة (١٦٠) ، وهو أوَّل من تجرَّدَ لذلك وشدَّدَ فيه ؛ جاء عنه أَنَّهُ قَالَ : سمعتُ من طلحةَ بن مُصَرِّفٍ حديثًا واحدًا ، وكنْتُ كلِّمًا مررتُ به سألتُهُ عنه ، فقبلَ له : لِمَ يا أبا بِسطامِ !؟ قَالَ : أردتُ أَنْ أنظرَ إلى حفِظِهِ ، فَإِنْ غَيَّرَ فيه شيئًا تركتُهُ (١) .

٢ - سفيان الثوري (٩٧ - ١٦١) : وله في ذلك نوادر ؛ قَالَ في ثورِ بن يزيدَ : « خُذُوا عن ثورِ ، واتقوا قَرَنِيهِ » (٢) ؛ وكان ثورٌ قَدْرِيًّا ، ويميلُ إلى النَّصْبِ ؛ فهذانِ قَرَنَاهُ .

(١) « الكفاية » (١١٣) .

(٢) « الجرح والتعديل » (٢ / ٤٦٨) لابن أبي حاتم .

وفي « تهذيب الكمال » (٤ / ٤٢٤) : « اتقوا ثورًا ؛ لا ينطحنكم

بقرنيه » .

٣ - الإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩) : وكان لا يروي إلا عن ثقة (١) .

٤ - ابن المبارك (١١٨ - ١٨١) : وكان ربما جعل كلامه في الرجال شعرا ليشتهر ، فمنه قوله (٢) :

أيها الطالبُ علماً ائتِ حمادَ بن زيد
فاطلبنَّ العلمَ منه ثم قيِّدْهُ بقيد
لا كثورٍ وكجهمٍ وكعمرو بن عبيد

وفي ترجمة أبي إسحاق الفزاري من « تهذيب التهذيب » (٣) وغيره : أن هارون الرشيد أخذ زنديقا فأراد

(١) أي : عنده ، وإلا ففيمَن روى عنهم من هم ضعفاء عند بعض الأئمة .

(٢) « الحلية » لأبي نعيم ، و « الجرح والتعديل » (١ / ١٧٩ - ١٨٠) لابن أبي حاتم ، و « البداية والنهاية » (١٠ / ٧٩) لابن كثير ، و « السِّير » (٧ / ٤٥٩) و (١٠ / ٤٦٨) .

(٣) (١ / ١٥٢) .

وذكرها - أيضا - الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (١ / ٢٧٣) ، والسيوطي في « تاريخ الخلفاء » (ص ١٩٤) .

قتله ، فقالَ : أَيْنَ أَنْتَ من أَلْفِ حَدِيثٍ وَضَعْتَهَا ؟! فَقَالَ لَهُ : أَيْنَ أَنْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ من أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ وَابْنِ الْمُبَارِكِ يَنْحُلَانِهَا حَرْفًا حَرْفًا ؟!

٥ - يحيى بن سعيد القطان (١٢٠ - ١٩٨) : من المُشَدِّدِينَ .

٦ - عبدالرحمن بن مَهْدِي (١٣٣ - ١٩٨) : من المعتدِلِينَ .

٧ - محمد بن سَعْدٍ صَاحِبِ « الطَّبَقَاتِ » ^(١) (١٦٨ - ٢٣٠) .

٨ - يحيى بن مَعِين (١٥٨ - ٢٣٣) : وَهُوَ أَكْثَرُ الْأَثْمَةِ كَلَامًا فِي الْجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَلَهُ « كِتَابُ الضَّعْفَاءِ » وَ « كِتَابُ الْكُنَى » .

وَجَمَعَ تَلْمِيزَهُ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ مِنْ كَلَامِهِ « تَارِيخًا » ^(٢) ،

(١) « الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى » ؛ وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ مَرَاثًا ، أَجُودُهَا الطَّبَعَةُ الْبَانِيَّةُ فِي تِسْعِ مَجَلَّدَاتٍ .

(٢) وَقَدْ طُبِعَ - مَعَ مُلْحَقَاتِهِ وَزَوَائِدِهِ - فِي أَرْبَعِ مَجَلَّدَاتٍ بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ أَحْمَدِ نُورِ سَيْفٍ .

وكذلك فعلٌ غيرٌ واحدٍ من تلامذته (١) .

٩ - علي بن المديني (١٦١ - ٢٣٤) : ومن مؤلفاته :
« كتاب الضعفاء » ، « العلل » (٢) ، « المدلسون » ، « الأسماء
والكنى » ، « المسند » .

١٠ - أبو حَيْثَمَةَ (١٦٠ - ٢٣٤) : وله كلامٌ كثيرٌ في
الرجال ، نقله ابنُه أحمدُ في « تاريخه » (٣) .

١١ - الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١) : وكلامُه
كثيرٌ ، يرويه عنه ابنُه عبدالله وغيرُه من تلامذته ، وله كتاب
« العلل » (٤) .

(١) مثل ابن مُحرز ، وعثمان بن سعيد ، وابن الجُنَيْد .

وكلُّ « سؤالاتهم » مطبوعَةٌ .

(٢) طُبِعَتْ قطعةٌ صغيرةٌ منه .

وانظر « فهرست ابن النديم » (ص ٣٢٢) .

(٣) يوجد مجلدٌ مخطوطٌ منه في المغرب .

(٤) طُبِعَ في أربع مجلِّدات ، بتحقيق الأَخ الفاضل الدكتور الشيخ

وصيِّ الله عبَّاس نفع الله به .

وانظر « فهرست ابن النديم » (ص ٣٢٠) .

- ١٢ - البخاري (١٩٤ - ٢٥٦) : وله من التصانيف :
- « التواريخ الثلاثة » ^(١) ، « الكنى المجردة » ، « الضعفاء » .
- ١٣ - مسلم (٢٠٤ - ٢٦١) : له « التاريخ » ، « الطبقات » ، « الأسماء والكنى » ، « المفاريد والوحدان » ^(٢) .
- ١٤ - أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (١٨٢ - ٢٦١) : وهو أكبر من البخاري ومسلم ، ولكن تأخرت وفاته ، له « كتاب الثقات » ^(٣) .

١٥ - أبو زُرعة الرّازي (٢٠٠ - ٢٦٤) : وله كلامٌ

(١) وطُبع - أيضًا - « الضعفاء » ، و « الكنى » الملحق بـ « التاريخ الكبير » - معهُ - .

ثمّ طُبع « تاريخ » آخر للإمام البخاري ؛ هل هو « الأوسط » أم « الصغير » ؟! في ذلك خلافٌ بين المحقّقين ، والذي ملئتُ إليه أخيرًا أنّه « التاريخ الأوسط » واللّه أعلم .

وانظر - للفائدة - « توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين » (ص ٨٥ و ٩٢) للدكتور موفق عبدالقادر .

(٢) وهذه الثلاثة الأخيرة مطبوعة .

(٣) وهو مطبوعٌ في مجلدين .

كثير^(١) ، غالبه في كتاب « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم .
١٦ - أبو داود صاحب « السنن » (٢٠٢ - ٢٧٥) :
سأله عن الرجال تلميذه أبو عبيد الآجري ، وجمع من ذلك
كتابا^(٢) .

١٧ - أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧) : له كلام كثير ،
غالبه في كتاب « الجرح والتعديل » لابنه^(٣) .

١٨ - صالح بن محمد جزرة (٢٠٥ - ٢٩٣) : له
« تاريخ الري » ، وغيره .

١٩ - النسائي (٢١٥ - ٣٠٣) : له كتاب
« الضعفاء »^(٤) ، وغيره .

(١) وطبع له قبل سنوات يسيرة « الضعفاء » ، و « أسئلة البرذعي »

له .

(٢) وقد طبع منه مُجلد واحد .

(٣) وضمن كتاب « العلل » أيضا كلام على مئات الرواة ، والكثير

من كلامه فيهم مما يزيد على كلامه في « الجرح » .

(٤) وهو مطبوع في مُجليد لطيف .

٢٠ - زكريّا الساجي (تقريبًا ٢٢٠ - ٣٠٧) له كتاب
« العِلل » ، وغيره .

٢١ - أبو بَشر الدُّولابي ^(١) (٢٢٤ - ٣١٠) : له كتاب
« الكُنَى » ^(٢) ، وغيره .

٢٢ - أبو جعفر العُقَيْليّ (؟ - ٣٢٢) : له كتابُ
« الضعفاء » ^(٣) .

٢٣ - ابنُ أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧) : له كتاب « الجرح
والتعديل » ^(٤) ، وغيره .

٢٤ - أبو سعيد بن يونس (٢٨١ - ٣٤٧) : له « تاريخ
مصر » .

٢٥ - ابن جِبّان (تقريبًا ٢٧٥ - ٣٥٤) : له كتاب

(١) « الأنساب » (٥ / ٣٦٩) للسمعاني .

(٢) وهو مطبوعٌ في دائرة المعارف - حيدرآباد الدكن - الهند .

(٣) طُبِعَ في أربع مجلّدات في لبنان .

(٤) طُبِعَ بتحقيقِ المصنّفِ رحمه الله في تسعِ مجلّدات .

« الثقات » ، وكتاب « الضعفاء » ^(١) ، وغيرهما .

٢٦ - أبو أحمد بن عديّ (٢٧٧ - ٣٦٥) : له كتاب
« الكامل في الضعفاء وغيرهم ممن تُكَلِّم فيه » ^(٢) .

٢٧ - أبو أحمد الحاكم (٢٨٤ - ٣٧٨) : له كتاب
« الكُنَى » ^(٣) .

٢٨ - الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥) له كتاب « العِلَل » ^(٤)
وغيره .

٢٩ - ابن شاهين (٢٩٨ - ٣٨٥) : له كتاب « الثقات » ^(٥) .

(١) وهما مطبوعان .

(٢) طُبِعَ في بيروت بثمانية مجلّدات، بتحقيق لجنة من العلماء (!)

بإشراف (!) الناشر !!

(٣) طُبِعَ منه أربع مجلّدات بتحقيق فضيلة الأخ الشيخ يوسف
الدّخيل حفظه الله .

(٤) طُبِعَ منه اثنا عشر مجلّدًا بتحقيق الدكتور الفاضل محفوظ
الرحمن زين الله السّلْفِيّ ، وفقّه الله لإتمامه .

(٥) مطبوع .

وُطِبِعَ له أيضًا كتاب « الضعفاء » .

٣٠ - أبو عبدالله الحاكم (٣٢١ - ٤٠٥) : له « تاريخ

نيسابور » ، وغيره .

٣١ - حمزة الشَّهْمِيّ (تقريبًا : ٣٤٠ - ٤٢٧) : قال

الذهبي^(١) : صَنَّفَ التَّصَانِيفَ ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ ،

وله « تاريخ جرجان »^(٢) .

٣٢ - ابن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦) : له كلام

كثير في الرجال^(٣) في كتابه « المحلّي » ، وغيره .

٣٣ - الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣) : له « تاريخ

بغداد » ، وغيره^(٤) .

٣٤ - ابن ماكولا (٤٢٢ - ٤٧٥) وقيل : بعدها) : له

(١) « تذكرة الحفاظ » (٣ / ٢٧٣) .

(٢) طبع في دائرة المعارف في حيدرآباد الدكن - الهند ، بتحقيق

المصنّف .

(٣) جرّد هذا الكلام من « المحلّي » بعض المُفهرِّسين ، وطبعوه

مُفردًا .

(٤) وقد طُبِعَ من كتبه - رحمه الله - نحو من خمسة عشر كتابًا ؛

أعظمها « تاريخه » .

كتاب « الإكمال » ^(١) ، وغيره .

٣٥ - شجاع الذهلي (٤٣٠ - ٥٠٧) : سأله السلفي

عن المشايخ ، وجمع من ذلك كتابًا ^(٢) .

٣٦ - الشنتريني (٤٤٣ - ٥٢٢) : له كتاب في « رجال

مسلم » ^(٣) ، وغيره .

٣٧ - أبو سعد بن السمعاني (٥٠٦ - ٥٦٢) : له

كتاب « الأنساب » ^(٤) ، وغيره .

٣٨ - ابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١) : له « تاريخ

(١) مطبوع بتحقيق المصنف ، وله عليه حاشية نافعة جدًا ، فرحمته

الله عليهما .

(٢) انظر « المستفاد من ذيل تاريخ بغداد » (١٢٩ - ١٣٠)

للدِّمياطي .

(٣) واسمُه « المنهاج » ؛ كما في « السير » (١٩ / ٥٧٩) .

(٤) طُبِعَ أكثر من نصفه بتحقيق المؤلفِ رحمه الله ، ثم مات دون

كمالِه .

وقد أكملَه بعضُ المحققين ، ونُشرَ تائمًا في بيروت .

دمشق « (١) وغيره .

٣٩ - ابن بَشْكُوَال الأندلسي (٤٩٤ - ٥٧٨) : له

كتاب « الصُّلَّة » (٢) ، وغيره .

٤٠ - ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧) : له « التاريخ

المنتظم » ، وكتاب « الضعفاء » (٣) ، وغيرهما .

٤١ - عبدالغني المقدسي (٥٤١ - ٦٠٠) : له كتاب

« الكَمَال » (٤) .

٤٢ - أبو الحسن بن القَطَّان (لعلّه قبل ٥٧٠ - ٦٢٨) :

له كتاب « الوهم والإيهام » يتضمّن كلامًا كثيرًا في الرِّجال (٥) .

(١) طُبِعَ منه نحو عشر مجلّدات متفرّقة في مجمع اللغة العربيّة-دمشق .

ثمّ طُبِعَ منه - أخيرًا - أربعونَ مجلّدًا ، ولعلّه يَكْمُلُ قريبًا ، إن شاء الله .

(٢) وهو مطبوع .

(٣) هما مطبوعان .

(٤) مخطوط في المكتبة الظاهريّة - دمشق .

(٥) استخرج كلامه في الرِّجال أخونا الفاضل الشيخ خالد

العنبري ، وعسى أن يطبعه قريبًا .

وأما كتابُ « الأحكام » ؛ فقد نُصِبَ إليّ أنّه تحت الطبع ، والله أعلم .

- ٤٣ - ابن الدَّبَيْثِيِّ (٥٥٨ - ٦٣٧) : له « تاريخ
 واسط » ، و ذيل لـ « تاريخ السمعاني لبغداد »^(١) ، وغيرهما .
- ٤٤ - ابن النجَّار (٥٧٨ - ٦٤٣) : له « ذيل تاريخ
 بغداد »^(٢) في ستة عشر مجلِّدًا .
- ٤٥ - الزُّكَيْيُّ المُنْدَرِيُّ (٥٨١ - ٦٥٦) : له « معجم »
 في مجلِّدين ، وغيره .
- ٤٦ - الدُّمَيْطِيُّ (٦١٣ - ٧٠٥) : له « المعجم » وغيره ،
 وشهد له المِزِّيُّ أَنَّهُ أَعْلَمُ من أَدْرَكَه من الحفَاطِ بِالرُّجَالِ^(٣) .
- ٤٧ - المِزِّيُّ (٦٥٤ - ٧٤٢) : له « تهذيب
 الكمال »^(٤) ، وغيره .

(١) طُبِعَ منه جُزْءان صغيران في بغداد .

(٢) طُبِعَ منه ثلاث مجلِّدات في الهند .

(٣) « طبقات عُلماء الحديث » (٤ / ٢٦٣) للحافظ ابن

عبدالهادي .

(٤) طُبِعَ كاملاً في خمسة وثلاثين مجلِّدًا ، بتحقيق الدكتور بشار

عوّاد معروف .

٤٨ - الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨) : له « تاريخ الإسلام » ،
و « الميزان » ، و « تذكرة الحفاظ » ، و « الكاشف » ،
و « المغني » ، و « تهذيب التهذيب » ^(١) ، وغيرها .

٤٩ - مُغلطاي ^(٢) (٦٨٩ - ٧٦١) : له « إكمال
تهذيب الكمال » ، وغيره .

٥٠ - العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦) : له معجم جماعة من
رجال القرن الثامن .

٥١ - ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢) : له « تهذيب
التهذيب » ، و « لسان الميران » ، و « تعجيل المنفعة » ، و « الدرر
الكامنة » ^(٣) ، وغيرها .

(١) كلها مطبوعة سوى « التهذيب » ، وفي خزانتي نسخة مصورة
عن مخطوطته الموجودة في المكتبة الأحمدية / حلب .

وأما « تاريخ الإسلام » فطُبِعَ منه نحو أربعين مجلدًا .

(٢) انظر في أوجه الاختلاف في ضبط اسمه : مقدمة كتابه « الدرر

المنظوم » (ص ١٠ - ١١) بتحقيق حسن العبجي .

(٣) وجميعها مطبوعة مشهورة .

٥٢ - السخاوي (٨٣٠ - ٩٠١) : له « الضوء
اللامع » (١) وغيره .

قال في كتابه « فتح المغيث » (٢) - بعد أن سرد أسماء
جماعة من أئمة الجرح والتعديل ، وختم بذكر شيخه ابن حجر -
ما لفظه : « وطوي البساط بعده إلا لمن شاء الله ، ختم الله لنا
بخير » .



(١) وهو مطبوع .

(٢) (٤ / ٣٦٠) .

وانظر « الإعلان بالتويخ لمن ذم أهل التورخ » (ص ٧٠٦) له -

رحمه الله - .

تدوين العلم وَحَظُّ عِلْمِ الرِّجَالِ مِنْهُ

ذَكَرُوا أَنَّ تَدْوِينَ الْعِلْمِ فِي الْكُتُبِ فِي الْعَهْدِ الْإِسْلَامِيِّ شُرِعَ فِيهِ حِوَالِي نِصْفِ الْقَرْنِ الثَّانِي ؛ فَالْفَ ابْنِ مُجْرِيحِ (٨٠ - ١٥٠) ،
وَابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ (؟ - ١٥٦) ، وَالرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ (؟ - ١٦٠) .

وَيَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كِتَابٌ مَا ؛ يَتَضَمَّنُ عِلْمًا غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ !!

وَهَذَا خَطَأٌ ؛ فَقَدْ كَانَ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ صَحَائِفُ ^(١) فِي كُلِّ مِنْهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، مِنْهَا :
صَحِيفَةٌ كَانَتْ عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٢) - ،

(١) وَبَعْضُ الْمَعَاوِرِينَ كِتَابُ « صَحَائِفِ الصَّحَابَةِ » ، مَطْبُوعٌ .
(٢) فِي إِطْلَاقِ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرٌ ؛ وَقَدْ نَهَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ كَالنَّوَوِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ ، فَانظُرْ « تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ » (٥١٦ / ٣) ، وَ« غَدَاءُ الْأَلْبَابِ » (١ / ٣٢) لِلْسَّفَّارِيِّ .
وَانظُرْ « مَعْجَمُ الْمُنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ » (ص ٢١٢ - ٢١٣) لِفَضِيلَةِ الْأَخِ الشَّيْخِ بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ .

ذكرها البخاري^(١) وغيره ، وجمع ابن حجر في « فتح
الباري »^(٢) قَطْعًا منها .

وكانَ عندَ عمرو بن حزم^(٣) كتابٌ كَتَبَهُ النبيُّ صَلَّى اللهُ
عليه وآلِهِ وسلَّمَ إلى أهلِ اليمنِ ؛ فيه أحكامٌ كثيرةٌ .

وكانَ عندَ أنسٍ كتابٌ في أحكامِ الزكاةِ كَتَبَهُ أبو بكرٍ
الصُّدَيْقِيُّ^(٤) ، قالَ في أوَّلِهِ : « هذه فريضةُ الصدقةِ التي فَرَضَهَا
رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآلِهِ وسلَّمَ على المسلمين » .

وفي روايةٍ عندَ الحاكمِ^(٥) وغيره: « كَتَبَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ

(١) « صحيح البخاري » (رقم : ١١١) و (٦٩٠٣)
و (٦٩١٥) ، وأحمد (١ / ٧٩) والنسائي (٨ / ٢٤) والترمذي
(١٤١٢) .

(٢) (١ / ٢٠٤ - ٢٠٥) .

(٣) ساقَ كتابه ابنُ جَبَّانٍ في « صحيحه » (٦٥٥٩) تامًا .
وانظر « المراسيل » (ص ٢١٣) لأبي داود ، و « علل ابن أبي حاتم »
(١ / ٢٢٢) .

(٤) رواه البخاري (١٤٥٤) .

(٥) « المستدرک » (١ / ٢٩٣) .

عليه وآله وسلّم كتاب الصدقة، فلم يُخرجه إلى عمّالِهِ حتّى قبضَ،
فقرّنه بسيفِهِ ، فعملَ به أبو بكر حتّى قبضَ ... » ، وذَكَرَ الكتابَ .

وكانَ لِسُمْرَةَ بن جُنْدَب كتبَ فيها ما سَمِعَهُ من النبيّ صَلَّى
اللهُ عليه وآله وسلّم ؛ يروي عنها (١) الحسنُ البصريُّ (٢) .

وكانَ لجابرِ بن عبد الله صحيفَةٌ كذلك ، يروي عنها الحسنُ
أيضًا (٣) ، وطلحةُ بن نافع (٤) .

(١) أي : يروي عن هذه الكُتُب .

(٢) في « العلل » (١ / ٣٣٩) لعبدالله ابن الإمام أحمد - بالسند -
عن ابن عَوْنٍ ، قالَ : دَخَلْنَا على الحسنِ ؛ فأخرجَ لنا كتابًا من سَمْرَةَ ؛ فإذا
فيه : إِنَّهُ يُجْزَى مِنَ الاضطرارِ - الضارورة - : صَبُوخٌ ، أو غَدُوقٌ .
وانظرَ « السنن الكُبرى » (٩ / ٣٥٩) للبيهقيّ ، و « المستدرک »
(٤ / ١٢٥) للحاكم .

(٣) انظر « مسند ابن الجعد » (٤ / ٥٩٤) ، و « سنن الترمذي »
(٣ / ٦٠٤) ، و « الكفاية » (٣٩٢) للخطيب .

ورواية الحسن عن جابر كتابٌ ؛ كما في « التهذيب » (٢ / ٢٧٦) ؛
إذ إِنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ ولم يَسْمَعْ منه ، كما في « معرفة الرجال » (٢ / ٢٠٢) لابن
معين - برواية ابن محرز ، و « تاريخ الدُّوريّ » (٤٢٥٨) عن ابن معين .
(١) « السير » (٥ / ٢٩٣) ، و « التهذيب » (٥ / ٢٧) .

وكان لعبد الله بن عمرو صحيفةً كَتَبَهَا بِإِذْنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، يرويها عمرو بن شعيب بن محمد بن
عبدالله بن عمرو ، عن أبيه ، عن جدِّه (١) .

وفي « المستدرک » (٢) عن الحسن بن عمرو بن أمية
الضَّمْرِيِّ قَالَ : حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ ؛ فَأَنْكَرَهُ ، فَقُلْتُ
لَهُ : إِنِّي قَدْ سَمَعْتُهُ مِنْكَ ! قَالَ : إِنْ كُنْتَ سَمَعْتَهُ مِنِّي فَإِنَّهُ
مَكْتُوبٌ عِنْدِي ، فَأَخَذَ بِيَدِي إِلَى بَيْتِهِ ، فَأَرَانِي كِتَابًا مِنْ كِتَابِهِ ...

(١) واسمُ صحيفتهِ « الصحيفة الصادقة » ؛ كما في « سنن
الدارمي » (٥٠٢) ، و « المحدث الفاصل » (٣٦٧) للزَّامَهْرُزَمِيِّ .
وانظر « الطبقات الكبرى » (٤ / ٢٦٢) ، و (٧ / ٤٩٢) لابن
سعد .

وقد جَمَعَ مادَّتْهَا - روايةً ونقداً - صاحبنا الفاضل الأَخُّ أحمد بن
عبدالله ، أطروحةً علميةً ماجستيريةً .

ولعلها تُطْبَعُ ، فينفعُ اللهُ بها ، بإِذْنِهِ سبحانه .

(٢) (٣ / ٥١١) ، وقد سكت عنه !

وقال الذهبي في « تلخيصه » : « هذا منكرٌ لا يصحَّ » !!
وأخرجه - أيضًا - ابنُ عبد البرِّ في « جامع بيان العلم وفضله » (رقم
٤٢٢) ، وعَمَزَ منها .

فذكر القصة .

استنكره الذهبي ؛ لما في « البخاري » ^(١) عن أبي هريرة
قال : « ما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد
أكثر حديثاً عنه مني ، إلا ما كان من عبدالله بن عمرو ؛ فإنه كان
يكتب ولا أكتب » .

لكن قال ابن عبد البر ^(٢) : يمكن أنه لم يكن يكتب في
العهد النبوي ، ثم كتب بعده .

وأما التابعون ؛ فقل عالم منهم لم يكن عنده كتب ، ولكن
كانت الأحاديث تُجمعُ كيفما اتفق ، بلا تأليف ولا ترتيب ؛ كما
في « صحيفة همام بن منبّه اليماني عن أبي هريرة » ^(٣) ، وهي

(١) (برقم : ١١٣) ، وبؤب عليه : « باب كتابة العلم » .

وانظر « مختصر استدراك الذهبي على الحاكم » (٥ / ٢١٩٢ -

٢١٩٣) لابن الملقن ، وتعليق الأخ الفاضل الشيخ سعد الحميد عليه .

(٢) وقد قال أيضاً في « جامعه » (١ / ٣٢٤) بعد ذكره

الحديثين : « إلا أن الحديثين قد يسوغ التأول في الجمع بينهما » .

(٣) واسمها « الصحيفة الصحيحة » ؛ وقد حَقَّقتها قبل نحو عشر

سنوات ، وطُبعت في عمان .

نحو من مئة وأربعين حديثًا ، تجدها في « مسند أحمد » (٢ /
٣١٢ - ٣١٩) .

وهي في « الصحيحين » وغيرهما مفرقة .

□□□□□

التدوين

فَأَمَّا التَّدْوِينُ بِالترتیبِ وَالتَّألیفِ : فقد رُویتُ عن زیدِ بنِ ثابتِ الصحابیِّ المشهورِ رسالةً طویلةً ، کتَبَها فی أَحکامِ الموارِثِ حوالی سنة ٤٠ للهجرة .

وفي « سنن البيهقي » ^(١) قطعٌ كثيرةٌ منها .

وَذَكَرَ غيرُ واحدٍ أَنَّ الحسنَ بنَ محمدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ ^(٢) المتوفى سنة (٩٥ هـ) ، وَضَعَ كتابًا في بعضِ العقائدِ .

ولكن في ترجمته من « تهذيب التهذيب » ^(٣) ما يُؤخذ منه أَنَّها رسالةٌ صغيرةٌ .

(١) (٦ / ٢٤٨) .

وانظر « فهرست ابن خير الإشبيلي » (٢٦٣) ، و « دراسات في الحديث النبوي » (١ / ١٠٩) للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، و « العلل » (١ / ٢٣٦) لعبدالله ابن الإمام أحمد .

(٢) « الطبقات الكبرى » (٥ / ٣٢٨) لابن سعد ، و « المعرفة والتاريخ » (١ / ٥٤٣) للفسوي .

(٣) (٢ / ٣٢٠) .

وفي ترجمة الحلاج من « تاريخ الخطيب » ^(١) أن للحسين
البصري (٢١ - ١١٠) كتاباً اسمه كتاب « الإخلاص » كان
يُروى ويُسمَعُ في القرن الثالث .

وفي « فهرست ابن النديم » ^(٢) : أن لمكحول الشامي
المتوفى (سنة ١١٢) أو بعدها كتابين : « كتاب السنن » ،
و « كتاب المسائل » في الفقه .

فأما ما ذكره ^(٣) أن أول من دوّن الحديث ابن شهاب
الزُهري في سنة مئة - أو نحوها - بأمر عمر بن عبدالعزيز ،
وبعث به عمر إلى كل أرض له عليها سلطان ؛ فلا أدري أمرتبا
كان ذلك الكتاب أم لا ؟!

(١) (٨ / ١٣٨) .

(٢) (ص ٣١٨) .

(٣) « فتح المغيث » (٣ / ٣١) للسخاوي .

وانظر « جامع بيان العلم » (١ / ٧٦) لابن عبد البر ، و « الأموال »
(ص ٥٧٨) لأبي عبيد ، و « سنن الدارمي » (١ / ١٢١) ، و « المحدث
الفاصل » (٣٧٤) للزّامهزمزي ، و « تقييد العلم » (ص ١٠٦) ، و « ذكر
أخبار أصبهان » (١ / ٣١٢) .

□ المؤلفات في أحوال الرجال :

فأمَّا التَّأليفُ في أحوالِ الرِّجالِ ؛ فَإِنَّهُ تَأَخَّرَ قَلِيلًا ، وقد ذَكَرَ
ابنُ النَّديمِ ^(١) : أَنَّ لِيثَ بنَ سَعْدِ (٩٤ - ١٧٥) « تاريخًا » ،
وَأَنَّ لابنَ المُبَارِكِ (١١٨ - ١٨١) « تاريخًا » .

وقالَ الذَّهَبِيُّ ^(٢) في ترجمةِ الوليدِ بنِ مسلمِ الدَّمَشَقِيِّ
(١١٩ - ١٩٥) : « صَنَّفَ التَّصانيفَ والتَّواريخَ » .

ثمَّ أَلَّفَ ابنُ مَعِينٍ ، وابنُ المَدِينِيِّ وغيرُهُما ؛ واتسَعَ التَّأليفُ
جَدًّا .

ولكنَّ في القرنِ العاشِرِ ، - وهَلُمَّ جَرًّا - تَقاصَّرتِ الهِمَمُ ،
وهُجِرَ عِلْمُ الرِّجالِ ، فَقَلَّ من بَقِيَ يَعتنِي بِقِراءةِ كِتابِ الرِّجالِ أوِ
نَسِخِها أوِ نَشْرِها .

أَمَّا التَّأليفُ ؛ فَأَقْلُ وَأَقْلُ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ أَحَدُهُم تِراجمَ

(١) في « الفهرست » (ص ٢٨١) و (ص ٣١٩) .

(٢) في « تذكرة الحفاظ » (١ / ٣٠٢) .

لبعض المجاذيب والدراويش يملؤها بالخورق^(١) ، أو يجمع آخرُ
 تراجع لبعض الأدباء ، ينتقي من شعرهم ما يستظرفه من الغزل
 ونحوه ، مما إن لم يضر لم ينفع ! إلا ما شاء الله تعالى .

(١) هُم مَنْ يَشِيرُونَ إِلَيْهِمْ بِ (الْأَوْلِيَاءِ) وَ (الصَّالِحِينَ) !!
 ولعلَّ المصنّف - رحمه الله - يُشيرُ إلى كتابِ « النور السافر عن
 أخبار القرن العاشر » للعيدروس ؛ ففيه من هذه الأخبار (!) الشيء الكثير!!
 من ذلك ما ذكره (ص ١٧٤) : « أَنَّ أَحَدَ الْأَوْلِيَاءِ (!) كَانَ فِي
 يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ جَالِسًا تَحْتَ شَجَرَةٍ ، فَمَرَّ عَلَى خَاطِرِهِ قَوْلُ الْبُوصِيرِيِّ فِي
 « الْبُرُودَةِ » (١) :

..... وراودته الجبال الشُّم من ذهبٍ

.. وَأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : فَمَا اسْتَمَعْتُ
 بِخَاطِرِي إِلَّا وَنَظَرْتُ إِلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ قَدْ اسْتَحَالَتْ ذَهَبًا (!) ، فَهَالِنِي
 ذَلِكَ (!) ، وَتَضَرَّعْتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى عَادَتْ كَمَا كَانَتْ !!

(١) هِيَ قَصِيدَةٌ جَمِيلَةٌ السُّبُكِ ، رَقِيقَةُ الْأُسْلُوبِ ؛ فِي مَدْحِ النَّبِيِّ ﷺ !
 لَكِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ غَلَا فِي مَدْحِهِ ﷺ غُلُوءًا شَدِيدًا ، حَتَّى وَصَفَهُ بِصِفَاتٍ لَا تَلِيْقُ إِلَّا
 بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

ولأستاذنا الشيخ محمد نسيب الرفاعي رحمه الله تعالى رسالةً بديعةً بعنوان
 « نَقْضُ الْبُرُودَةِ ، وَبَيَانُ مَا فِيهَا مِنْ آيَاتِ الشُّرْكَ وَالرَّدَّةِ » .

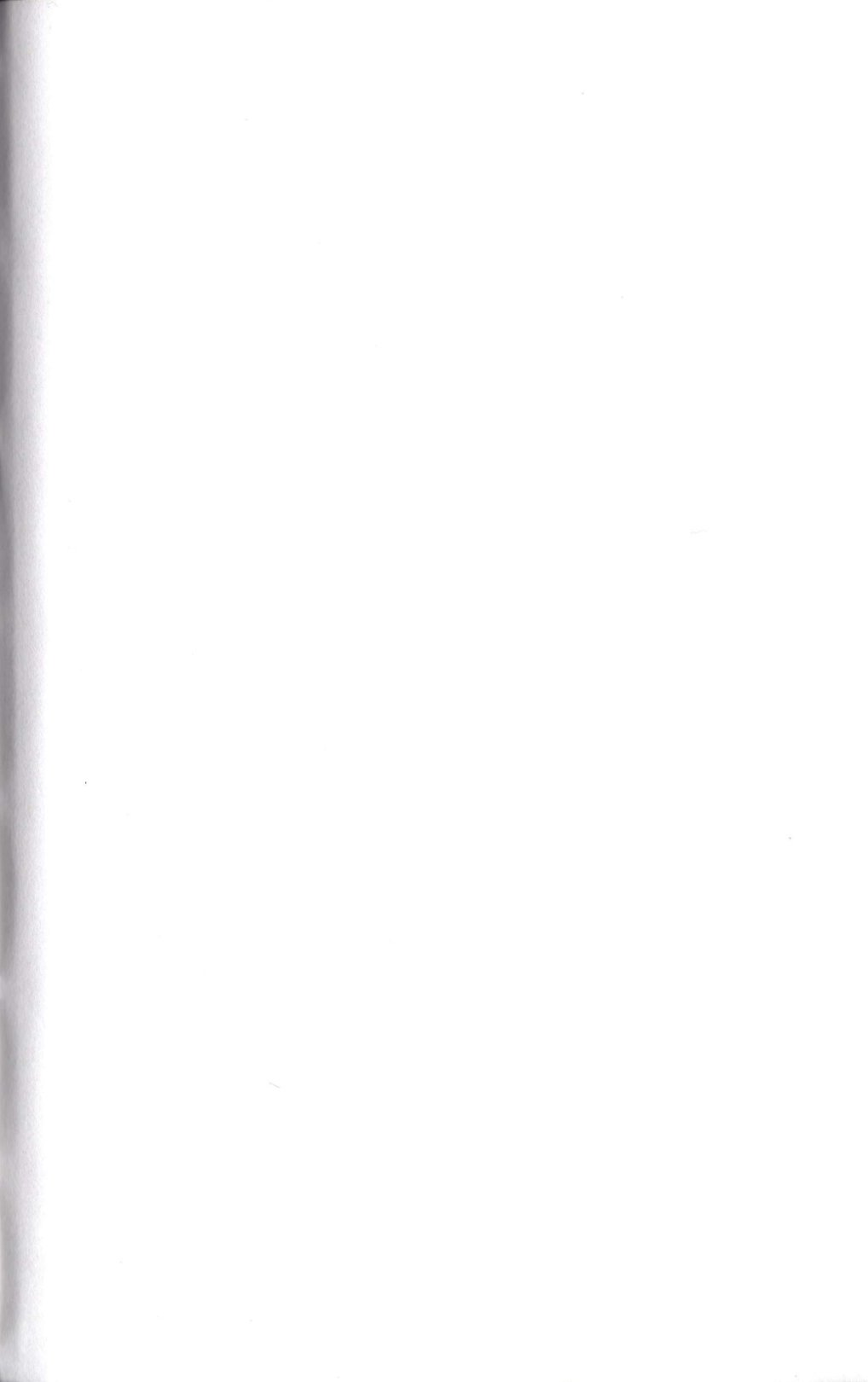
يَسَّرَ اللَّهُ نَشْرَهَا .

حَتَّى أَيْقَظَ اللَّهُ تَعَالَى الْأُمَّةَ لَعَلَّمَ الْحَدِيثَ وَعَلَّمَ الرِّجَالَ ،
وَالْفَضْلُ فِي ذَلِكَ - بَعْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - لِلْهِنْدِ (١) ، وَأَعْظَمُهُ
لِدَائِرَةِ الْمَعَارِفِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي .



(١) قَالَ الْأُسْتَاذُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَوْلِيُّ فِي كِتَابِهِ « مِفْتَاحُ السَّنَةِ » (ص
١٦٥ - طَبْعَةٌ عَامَ ١٣٤٧ هـ) : « وَلَا يُوجَدُ فِي الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى
كَثْرَتِهَا ، وَاجْتِلَافِ أَجْنَاسِهَا مَنْ وَفَى الْحَدِيثَ قِسْطَهُ مِنَ الْعِنَايَةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ
مِثْلَ إِخْوَانِنَا مُسْلِمِي الْهِنْدِ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ وَجَدَ فِيهِمْ حُقَاقِظَ السَّنَةِ ، دَارِسُونَ
لَهَا عَلَى نَحْوِ مَا كَانَتْ تُدْرَسُ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ ، حَرِيَّةً فِي الْفَهْمِ وَالنَّظَرِ فِي
الْأَسَانِيدِ » .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا فِي مَقْدَمَتِهِ عَلَى كِتَابِ « مِفْتَاحِ
كَنْزِ الْجَنَّةِ » (صَفْحَةٌ : ق) : « وَلَوْ لَا عِنَايَةُ إِخْوَانِنَا عُلَمَاءِ الْهِنْدِ بِعُلُومِ
الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْعَصْرِ لَقَضِيَ عَلَيْهَا بِالزَّوَالِ مِنْ أَمْصَارِ الشَّرْقِ » .



طريقة العلماء في وضع كتب الرجال

أما ترتيب التراجم فمعروف ، وأجوده طريقة « التهذيب » (١) وفروعه ؛ فإنه على ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه ، وكذا باعتبار اسم أبيه وجدّه فصاعدًا .

مثالُه : إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش ، وبعده إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن عبيدالله .

وكذلك يُرتَّب باعتبار النسب ، مثالُه : إبراهيم بن ميمون الصنعاني ، إبراهيم بن ميمون الكوفي ، إبراهيم بن ميمون النحاس .

وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة ، ولكن ثمّ فائدة

(١) هو « تهذيب الكمال » ، ومن فروعه « تهذيب التهذيب » ،

و « تقريب التهذيب » .

وكلها مطبوعة .

أَعْظُمُ مِنْهَا ؛ وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا قَدْ يَقَعُ مِنْ سَقْطِ ، أَوْ زِيَادَةِ ، أَوْ
تَصْحِيفِ ، أَوْ تَحْرِيفِ .

مِثَالُ السَّقْطِ : مَا وَقَعَ فِي « التَّقْرِيْبِ » الْمَطْبُوعِ بِدِهْلِي سَنَةِ
(١٣٢٠) ؛ ذَكَرَ فِي الْمُحَمَّدِيْنَ تَرَاجِمَ مِنْ اسْمِهِ مُحَمَّدَ بْنَ
إِبْرَاهِيْمَ ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ الْأَنْصَارِيِّ ، ثُمَّ مُحَمَّدَ
ابْنَ أَحْمَدَ !!

وَكَيْفَ يَكُونُ كَعْبٌ بَيْنَ إِبْرَاهِيْمَ وَأَحْمَدَ ^(١) ؟! وَالصَّوَابُ
كَمَا فِي « تَهْذِيْبِ التَهْذِيْبِ » ^(٢) وَغَيْرِهِ : مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بِنِ كَعْبِ .

وَمِثَالُ الزِّيَادَةِ : مَا وَقَعَ فِي « الْمِيزَانِ » الْمَطْبُوعِ بِمِصْرَ ؛ ذَكَرَ
فِي آخِرِ تَرَاجِمِ الْبَكْرِيِّينَ : بَكْرُ بْنُ يُوْنُسَ ، ثُمَّ بَكْرُ بْنُ الْأَعْنَقِ !
وَالصَّوَابُ : بَكْرُ الْأَعْنَقُ كَمَا فِي « لِسَانِ الْمِيزَانِ » ^(٣) .

وَمِنْ عَادَتِهِمْ ^(٤) أَنَّ مَنْ عُرِفَ بِاسْمِهِ وَلَقَّبَهُ فَقَطْ أَنْ يَذْكُرُوهُ
آخَرَ الْأَسْمَاءِ الْمُوَافِقَةَ لِاسْمِهِ .

(١) يَعْنِي : فِي أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ .

(٢) (١٩ / ٩) .

(٣) (٦٠ / ٢) .

(٤) أَي : الْمَصْنُفِيْنَ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ .

وفي « الميزان » بعد بكر هذا بكر بن بشر ! والصواب بكثير
ابن بشر ؛ كما في « اللسان » (١) .

وأما التصحيف ؛ فأمثلته في « الميزان » كثيرة ، فمنها :
ذَكَرَ إبراهيم بن حميد ، ثم إبراهيم بن أبي حنيفة ، ثم إبراهيم بن
حَبَّان ! والصواب : ابن حَبَّان ؛ كما في « اللسان » (٢) .

وذَكَرَ إبراهيم بن خيثم وبعده إبراهيم بن الخضر ! وخيثم
تصحيف ، والصواب : خُثَيْم ؛ كما في « اللسان » (٣) ، بل ليس
في الأسماء خيثم ، وإنما فيها خُثَيْم وخيثمة .

وَذَكَرَ أصبغ بن محمد وبعده أصبغ بن نباتة تصحيف ،
والصواب : نباتة ، كما في « اللسان » (٤) .

(١) (٢ / ٦١) .

(٢) (١ / ٥٢) .

وانظر « الإكمال » (٢ / ٣١٢) لابن ماكولا ، بتحقيق المصنّف .

(٣) (١ / ٥٣) .

(٤) ليس هو في موضعه من « اللسان » ! وإنما هو في الفصل

الأخير منه (٧ / ١٨٠) ، وهو فصل الأسماء المحذوفة من « الميزان » .

نعم ؛ هو - فقط - في « الميزان » (١ / ٢٧١) ؛ لأنه روى له ابن

ماجه ؛ كما في « التقريب » (٤٥٤١) .

وذكر الحارث بن شريح وبعده الحارث بن سعيد ، وشريح
تصحيح ، والصواب : شريح ؛ كما في « اللسان » (١) .

والتحريفُ في « الميزان » (٢) كثيرٌ أيضًا ؛ فمنهُ أنّ فيه
(أسامة بن يزيد بن أسلم) ، وبعده (أسامة بن يزيد الليثي) ، ثم
(أسامة بن سعد) ، و (يزيد) في الأوّلين تحريفٌ ، والصواب :
زيد ، فيهما ؛ كما في « اللسان » (٣) وغيره .

وفيه إسماعيلُ بن مُسلم ، وبعده إسماعيلُ بن سلَمَة ،
وسَلَمَة تحريفٌ ، والصواب : مَسَلَمَة ؛ كما في « اللسان » (٤) .

فهذه الأغلطُ الواقعةُ في « الميزانِ » المطبوعِ بمصر يُنبئُ عليها

(١) (٢ / ١٤٩) .

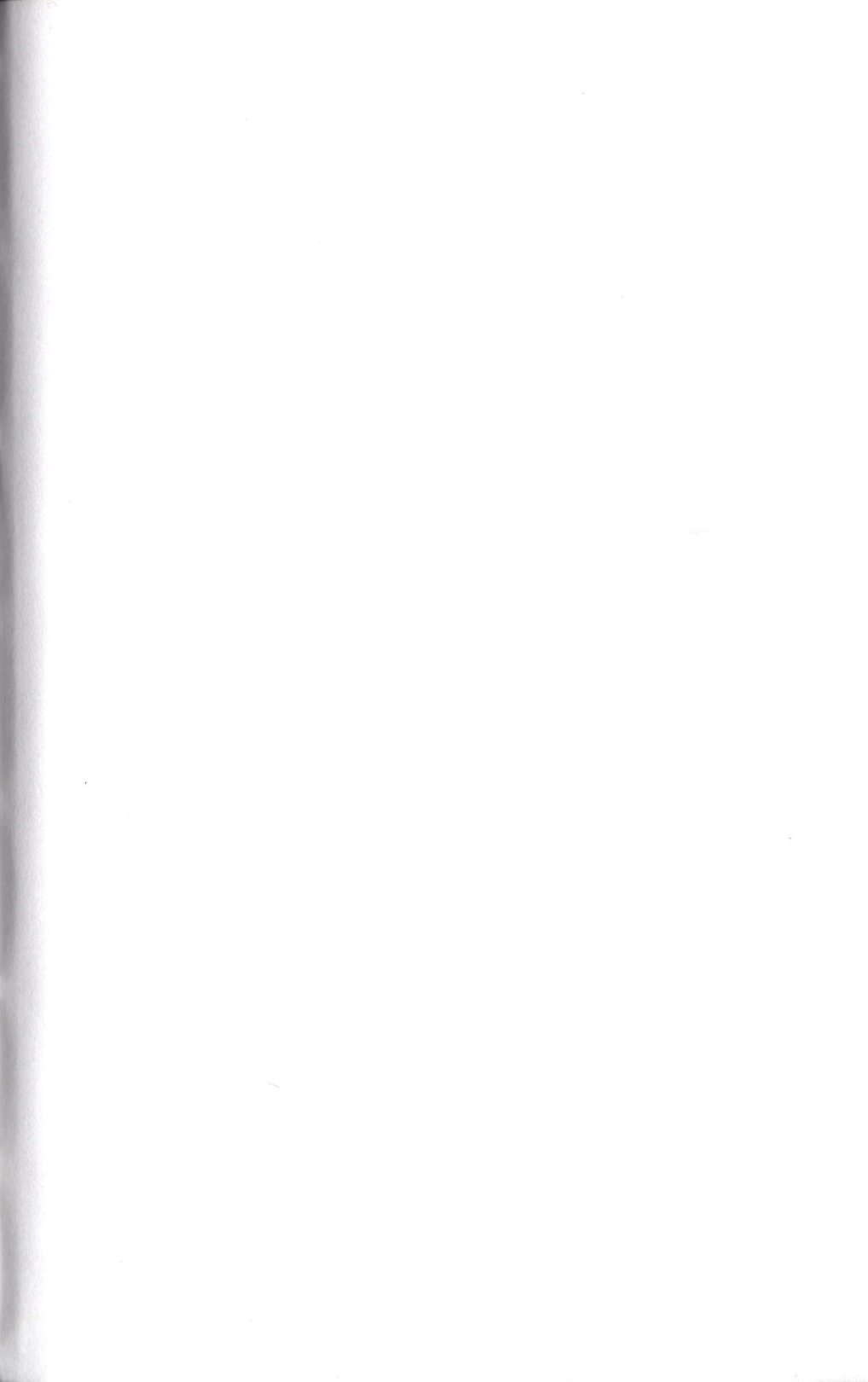
(٢) (٧ / ١٧٣ - الفصل الأخير منه) .

(٣) (٧ / ١٧٨ - الفصل الأخير منه)

(٤) وقد قامَ الباحثُ قاسم علي سَعْد بدراسة « الميزان » دراسةً
علميّةً وافيةً - هي في الأصلُ أطروحةٌ علميّةٌ - ؛ كشفَ فيها عن مواطنِ
السَّقْطِ ، والتصحيحِ ، والتحريفِ ، وبينَ وجوهَ الإخلالِ الواقعةَ في طبعايته .
فلعلّه يَنشرُ ذلكَ لتعمُّ به الفائدةُ .

ترتيبُ الأسماءِ في التراجمِ كما هو ظاهرٌ ، على أَنَّهُ رَبِّمَا أَخْلُ
الذهبيُّ في « الميزان » بالترتيبِ ، ولكنَّ « اللسان » يُحوِّلُ الترجمةَ
المخالفةَ للترتيبِ إلى موضعِها ، وربَّما أَبقاها حيثُ وقعت في
« الميزان » .





وضع التراجم

□ طريقهم في ذلك أن يذكروا أولاً اسم الراوي ، ونسبه ،
وكنيته ، ولقبه ، ونسبه إلى قبيلته وبلدته وحرفته ، ونحو ذلك مما
يُمَيِّزُهُ عن غيره ؛ فإنه كثيراً ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم
واسم الأب ، ونحو ذلك ، فيُخْشى الاشتباه .

ذكر ابن أبي أُصَيْبَةَ في « عيون الأنباء » (١) أن النضر بن
الحارث بن كَلْدَةَ الثَّقَفِيِّ - الذي كان يؤذي النبي ﷺ (٢) - هو
ابن الحارث ابن كَلْدَةَ الثَّقَفِيِّ ، طيب العرب ! وتبعه آلوسيّ في
« بلوغ الأرب » (٣) فقال : « النضر بن الحارث الثَّقَفِيُّ » !! وهذا
خطأ ؛ فإنَّ الطيب هو الحارث بن كَلْدَةَ بن عمرو بن علاج بن

(١) (ص ١٦١) .

(٢) انظر « سيرة ابن هشام » (١ / ٣٦٩) ، و « أنساب

الأشراف » (١ / ١٣٩ - ١٤٠) .

(٣) (٣ / ٣٣٥) .

أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة^(١) بن عوف بن قسي .

وقسي هو ثقيف .

والنضر هو ابن الحارث بن كلة بن علقمة بن عبد مناف
ابن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن
غالب بن فهر بن مالك بن النضر ؛ وهو قرشي ، وقيل : فهر هو
قرشي .

وذكر الفاضل محمد فريد وجددي^(٢) في « كنز العلوم
واللغة »^(٣) في ترجمة أبي بن كعب الصحابي المشهور أنه ابن
كعب الأخبار التابعي المشهور^(٤) ! وكذا ذكر في ترجمة

(١) انظر « جمهرة أنساب العرب » (ص ٢٦٨) لابن حزم .

(٢) توفي سنة (١٣٧٣ هـ) ، وهو صاحب « دائرة معارف القرن

العشرين » ، ترجمته في « معجم المؤلفين » (١١ / ١٢٦) للأستاذ عمر
رضا كخاله .

(٣) وصفه العلامة الزركلي في « الأعلام » (٦ / ٣٢٩) بأنه :

« من أنفس كتبه » .

(٤) قال الإمام النووي في « تهذيب الأسماء واللغات » (٢ /

٦٨ - ٦٩) : « اتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه » .

كعب !! وهذا خطأ ؛ فإنَّ أَيْبًا هو ابنُ كعبِ بن قيس بن عُبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، وهو تَيْمُ اللهِ ابن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج ، والخزرج وإخوتهم الأوس هم الأنصارُ ، وكعبُ الأحبازُ هو ابن ماع الحِمَيْرِيُّ ، من آلِ ذي رُعَيْن ، أو من ذي الكُلاع .

ووقع في بعضِ كتبِ الخطيبِ البغداديِّ : « قرأتُ على القاضي أبي العلاءِ الواسطيِّ ^(١) ، عن يوسف بن إبراهيم الجُرْجاني ، قال : ثنا أبو نُعيم ابن عدي ... » ، فَعَمَدَ بعضُ أفاضلِ العصرِ ، فكتبَ بدلَ « أبو نُعيم » : « أبو أحمد » ! وكتبَ على الحاشية ما لفظُهُ : « أبو نُعيم أصلٌ ، وليس بشيء ! » وحاصلهُ أَنَّ الصوابَ : أبو أحمد ، لا أبو نُعيم !! وهذا خطأ ؛ أوقعَهُ فيه أَنَّهُ يعرفُ أبا أحمدَ عبدالله بن عديِّ الجُرْجاني الحافظ مؤلِّف كتاب « الكامل » ، توفي سنة (٣٦٥) ، ولا يعرفُ أبا نُعيم عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني الإِستِرابادي الحافظ المتوفى سنة (٣٢٣) .

(١) انظر « موارد الخطيبِ البغدادي في تاريخ بغداد » (ص ٤٦٩)

للدكتور أكرم ضياء العمري .

ولكل من الحافظين ترجمة في « تذكرة الحفاظ » ،
و « أنساب السمعاني » ، و « طبقات الشافعية » ، و « معجم
البلدان » - جرجان - (١) .

ولأبي نعيم ترجمة في « تاريخ الخطيب » (٢) .

وكذا ترجم الخطيب ليوسف بن إبراهيم المذكور ، فقال :
« قدم بغداد ، وحدث بها عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن
عدي الجرجاني ... حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي ... » (٣) .

□ ثم يذكرون مشايخه والرواة عنه ، ولذلك فوائد كثيرة :

- منها : معرفة مقدار طلبه للعلم ونشره له .

(١) انظر في ترجمة الأول « السيرة » (١٦ / ١٥٤) و « طبقات
علماء الحديث » (٣ / ١٣٤) .

وفي ترجمة الثاني - أيضاً - « السيرة » (١٤ / ٥٤١) ، و « طبقات
علماء الحديث » (٢ / ٥٢٣) .

وفي الكتابين ذكروا مصادر ترجمتيهما .

(٢) (١٠ / ٤٢٨) .

(٣) « تاريخ بغداد » (١٤ / ٣٢٥) .

- ومنها : أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي أَسَانِيدِ كِتَابِ الْحَدِيثِ
وَنَحْوِهَا ذِكْرُ الْأَسْمِ - مَثَلًا - بَدُونِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ ، كَأَنَّ يَقَعُ
« مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الدُّوَلَابِيِّ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ
مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسٍ » :

وَطَرِيقُ الْكَشْفِ أَنْ تَنْظُرَ تَرْجَمَةَ الدُّوَلَابِيِّ : تَجِدُ فِي شَيْوَجِهِ
خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيِّ الطَّحَّانِ ، ثُمَّ تَنْظُرُ فِي تَرْجَمَةِ
الطَّحَّانِ : تَجِدُ فِي شَيْوَجِهِ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ ، ثُمَّ تَنْظُرُ تَرْجَمَةَ ابْنِ
سِيرِينَ تَجِدُ فِي شَيْوَجِهِ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ .

وَأِنْ شِئْتَ فَايْدَأْ مِنْ فَوْقَ : فَانظُرِ تَرْجَمَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ :
تَجِدُ فِي الزَّوَاةِ عَنْهُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ .. وَهَكَذَا .

وَمَا وَقَعَ لَنَا فِي هَذَا : أَنَّنَا وَجَدْنَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ
الَّتِي تُصَحِّحُ وَتُطَبِّعُ فِي الدَّائِرَةِ سَنَدًا فِيهِ : « ... يَحْيَى بْنُ رُوْحِ
الْحَرَّانِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ بَكَّارِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ
- حَرَّانِيٍّ مِنَ الْحَقَّاطِ - كَانَ مَخْلُدٌ بْنُ يَزِيدَ يَسْأَلُهُ ... » .

فَذَكَرَ قِصَّةً .

وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَفَاضِلِ الْعَصْرِ صَحَّحَ ذَلِكَ الْكِتَابَ ، فَكُتِبَ

على قوله : « سألت أبا عبدالرحمن بن بكار بن أبي ميمونة » :
« كذا » !! كأنه خشى أن يكون الصواب : سألت أبا عبدالرحمن
بكار بن أبي ميمونة - على ما هو الغالب من صنيعهم ؛ أن
يذكروا اسم الرجل بعد كنيته - فأردنا أن نُحَقِّق ذلك ، فلم نجد
فيما بين أيدينا من الكتب ترجمةً لبكار بن أبي ميمونة ! ولا
ليحيى بن روح الحراني ! ولا وجدنا في الكنى أبا عبدالرحمن بن
بكار ! ولا أبا عبدالرحمن بكارًا ! فراجعنا بعض مظان القصص ،
فإذا فيها « أبا عبدالرحمن بكار بن أبي ميمونة » ، ولكن لم يُقنعنا
ذلك ، ثم انتبهنا إلى ما في القصة أن مَخْلَدَ بن يزيد كان يسأل
هذا الرجل ، فقلنا : عسى أن نجد له ذكرًا في ترجمة مَخْلَدَ ، فلما
نظرنا فيها وجدنا في الرواة عن مَخْلَدَ أحمد بن بكار ، فأسرغنا
إلى ترجمته ، فإذا هو ضالُّنا ، وهو أبو عبدالرحمن أحمد بن بكار
ابن أبي ميمونة (١) .

(١) هذا مثالٌ عمليٌّ حسنٌ على مقدار الجهد الذي يجب أن يبذله
(المحقق) لإخراج النص ، وإثقان عمله فيه ؛ بحيث يكون (هو) مُقنعًا فيما
بين يديه ، واعيًا له ، فاهمًا لمقاصده .

أما أن يُمرَّ على النص دون أن يعرفه هو !! فكيف الحال بقراءته ١٩

- ومنها : دفع شبهة التكرار ، فقد يُتَوَهَّمُ في المثال المذكور^(١) أن « عن خالد » الثانية مَزِيدَةٌ تَكَرَّرًا .

- ومنها : التنبية على السَّقْط ، كأن يَقَع في المثال الماضي : « عن خالد » مرَّةً واحدةً .

وعلى الزيادة كأن يَقَع فيه : « عن خالد » ثلاث مرَّات .

وعلى التصحيف والتحريف كأن يَقَع فيه « عن خالِه » .

وعلى التقديم والتأخير كأن يَقَع فيه : « عن خالد الحذاء ، عن خالد الطحَّان » ، والصوابُ عكسُهُ .

- ومنها : أن يُعرف تاريخ ولادة صاحب الترجمة ، وتاريخ وفاته تقريبًا إذا لم يُعرف تحقيقًا :

مثالُه : بُكير بن عامر البجليّ ، لم يُعلم تاريخ ولادته ولا وفاته ، ولكن روى عن قيس بن أبي حازم ، وروى عنه وكيع وأبو

(١) هو المثال المذكور قبل الأخير .

أقول : و (لعله) من أجل هذه الشبهة أسقطت (عن خالد) - أو :

سقطت ! - من طبعة دار البصائر - من كتابنا هذا - (ص ٤٣) !! فتأمل !

نُعِيم ، ووفاة قيس سنة ٩٨ ، ومولد وكيع سنة ١٢٨ ، ومولد أبي
 نعيم سنة ١٣٠ ، وهؤلاء كلهم كوفيون ، وقد ذكر ابن
 الصلاح (١) وغيره أَنَّ عادة أهل الكوفة أَنْ لا يسمع أحدُهم
 الحديثَ إِلَّا بعدَ بلوغِهِ عشرين سنة ، فمقتضى هذا أَنْ يكونَ عُمرُ
 بُكَيْرٍ يومَ ماتَ قيسَ فوقَ العشرين ، فيكون مولدُ بُكَيْرٍ سنة ٧٨ أو
 قبلها ، ويُعلمُ أَنَّ سماعَ وكيعٍ وأبي نُعِيم من بُكَيْرٍ بعدَ أَنْ بلغا
 عشرين سنةً ، فيكونُ بُكَيْرٌ قد بقيَ حيًّا إلى سنة ١٥٠ ، فقد عاشَ
 فوقَ سبعينَ سنةً .

وهناك فوائدُ أخرى .

وبذلك يُعلمُ حُسْنُ صنيعِ المِزْبُيِّ في « تهذيب الكمال » ؛
 فَإِنَّهُ يُحاوِلُ (٢) أَنْ يذكرَ في ترجمةِ الرَّجُلِ جميعَ شيوخِهِ وجميعِ
 الرواةِ عنه ، وَلِنَعْمَ ما صَنَعَ ، وَإِنْ خالفَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ في
 « تهذيب التهذيب » (٣) .

(١) انظر « علوم الحديث » (ص ١٦٣ - بشرح العراقي) للإمام

ابن الصلاح .

(٢) هذا قَيْدٌ مهمٌّ ؛ فتنبه ، ولا تظنَّهُ شَرْطًا لازِمًا .

(٣) فقد رَتَّبَهُم على طبقاتِ روايتِهِم عن الشيخ ، أو رواية هذا

التلميذ عن شيوخِهِ .

ومن لم يهتدِ إلى الكشفِ على الطريقِ السابقِ وَقَعَ في الخطأ .

ثم يذكرون في الترجمة ما يتعلّق بتعديل الرجل أو جرحه مفصلاً .

وفائدة ذلك واضحة ، وتفصيله يطول .

ولكن ؛ أذكرُ أمراً واحداً ، وهو : أنّهم قد يذكرون في ترجمة الرجل ما يُعلّم منه أنّه ثقةٌ في شيءٍ دونَ آخر ، كأنّ يكون مُدلساً فيحتجّ بما صرّح فيه بالسماعِ فقط ، أو يكون اختلطَ بأخرة فيحتجّ بما حدّث به قبل الاختلاطِ فقط ، أو يكون سيئ الحفظ ، فيحتجّ بما حدّث به من كتابه فقط ، أو نحو ذلك ؛ فرّبما أخرج البخاري ومسلم - أو أحدهما - لبعض هؤلاء من صحيح حديثه ، فيقعّ الوهم لبعض العلماء أنّ ذلك الرجل ثقةٌ مطلقاً بحجّة أنّه أخرج له صاحبُ « الصحيح » (١) !

(١) مثاله : مَعْمَر بن راشد ؛ فقد أخرج له البخاري على وجوه

معيّنة ، ولم يُخرج له على وجوهٍ أُخر ؛ وليبيان ذلك ومعرفة راجع « هدي

الساري » (ص ٤٤٤ - ٤٤٥) للحافظ ابن حجر .

ثمّ يذكرون في آخر الترجمة تأريخ ولادة الراوي ، وتأريخ وفاته .

ولذلك فوائد كثيرة ذكرها في « فتح المغيث » (ص ٤٦٠) .

ومما وقّع لنا ممّا يتعلّق بهذا أنّه وقّع في بعض الكتب التي تُصحّح وتُطبّع في الدائرة سنّد فيه « ... أحمد بن محمد بن أبي الموت أبو بكر المكيّ ، قال : قال لنا أحمد بن زيد بن هارون ... » ، وقد كتبت عليه بعض الأفاضل ما معناه : « الصواب : أحمد عن يزيد بن هارون ، وأحمد هو الإمام ابن حنبل ، ويزيد بن هارون هو الواسطي الحافظ المشهور » !!

ولمّا حمّله على هذا أنّه لم يجد ترجمة لأحمد بن زيد بن هارون ، وهكذا نحن ، فقد جهدنا أن نظفر له بترجمة في الكتب التي بين أيدينا فلم نجد ! ولكننا مع ذلك نعلم أنّ ما كتبه ذلك الفاضل خطأ ؛ لأنّ الإمام أحمد توفي سنة ٢٤١ ، وابن أبي الموت له ترجمة في « لسان الميزان » ^(١) ، وفيها ما لفظه : « وأرخ

(١) (١) / (٢٩٦) .

ابن الطحّان في « ذيل الثّرباء » وفاته في ربيع الآخر سنة ٣٥١ بمصر ، وعاش تسعين سنة ، فعلى هذا يكون مولده سنة ٢٦٠ ، أي : بعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل بنحو عشرين سنة ، فكيف يُحملُ قوله : « قال لنا أحمد » على الإمام أحمد بن حنبل؟! هذا؛ ومن المؤلفات في علم الرجال ما هو خاص بالأنساب، كـ « أنساب السمعاني » ، وهو حقيق بأن يُطبَع (١) ؛ فإنّ النسخة التي طبعت بالتصوير في أوروبا كثيرة التصحيف والتحريف مع تعليق (٢) الخط وغير ذلك .

وفائدته عظيمة ، ولا سيّما في أنساب الرجال الذين لا توجد تراجمهم في الكتب المطبوعة .

وكثيرا ما يُستفاد منه في غير الأنساب .

(١) وقد حقّق المؤلف - رحمه الله - أمميته هذه ، فأخرج من هذا الكتاب بضعة أجزاء ، ثمّ توفاه الله سبحانه قبل تمامها .
ثمّ - بعد - تمّم إخراج بقية الكتاب بعض الباحثين بإشراف دار صادر - بيروت .

(٢) أي : عدم وضوحه ؛ لسرعة كتابه ، واتصال كلماته بعضها ببعض ؛ وانظر « فتح المغيث » (٣ / ٤٩) للسخاوي .

ومن غريب ذلك أنه تكرر في « المستدرک » و « سنن البيهقي » ذكرُ الحسن بن محمد بن حليم المروزي ! فتارة يأتي هكذا ، وتارة يقع : ابن حكيم ! وبعد أن كدنا نياأس من تصحيحه قلنا : قد يجوز أن يكون ربما نُسب إلى الجد المشتبه ، فيقال : الحليمي ، أو : الحكيمي ، فراجعنا « الأنساب » فإذا به ذكره في « الحليمي » باللام^(١) ، وذكر أنه منسوب إلى جدّه « حليم » .

ومن الكتب ما يكون خاصًا بالمشتبه ، والمطبوع منها - ك « المؤلف والمختلف » لعبد الغني ، و « المشتبه » للذهبي - غير وافي بالمقصود .

وقد قررت الدائرة طبع كتاب « الإكمال »^(٢) لابن ماكولا ، وهو أهم الكتب في هذا الشأن .

ولابن حجر كتاب « تبصير المنتبه » ؛ هذب فيه كتاب « المشتبه » للذهبي ، وسد ما فيه من الخلل ، وزاد زيادات مهمة ،

(١) « الأنساب » (٤ / ١٩٧) .

(٢) ثم تمّ طبعه تأمناً - بحمد الله - بتحقيق المصنّف رحمه الله

تعالى .

وفيه أشياء ليست في « الإكمال » .

وفي المكتبة الأصفية نسخة منه جيدة ، وهو حرّي بأن يُطبع^(١) ، وقد استفدنا منه كثيرا^(٢) .

ومن غريب ذلك : أنه تكرر في « سنن البيهقي » ذكر أبي محمد أبي الشيخ عبدالله بن محمد بن حيان الأصبهاني ، فيقع تارة « حيان » ، وتارة « حبان » ! ونظرنا في « التبصير » فوجدناه عدّد « حبان » و « حبان » وغيرهما مما يقع على هذه الصورة ، إلا « حيان » ، فإنه ترّكه اعتمادا على أن كل ما وقّع على هذه الصورة مما لم يذكره فهو « حيان » ، كعادته في أمثال ذلك ! وهذا وإن كان كافيا لحصول الظن ، ولكن لم نقنع به ، ثم قلنا فيه : يجوز أن يكون ربّما نُسب إلى جدّه هذا ؟ فنظرنا في « مشتبّه النسبة » من « التبصير » فإذا هو فيه (الحَيّاني)^(٣) ،

(١) وهو مطبوع في أربع مجلّدات .

(٢) ولعلّ ما هو أجمع من هذه الكتب جميعها هو كتاب « توضيح المشتبه » للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ، وقد طبع أخيرا في عشر مجلّدات .

(٣) بالحاء المهملة .

وتصحّف الاسم هنا - وفي هذه الرسالة من طبعة دار البصائر (ص ٤٩) - إلى « الجياني » ، بالحيم !!! فتأمل .

ذَكَرَهُ فِي حَرْفِ الْجِيمِ مَعَ الْجُبَائِي (١) .

وَمِنَ الْكُتُبِ مَا يَخْتَصُّ بِالْكُنَى ؛ وَهُوَ مَهْمٌ لِمَعْرِفَةِ ضَبْطِ
الْكُنْيَةِ ؛ فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي الْكُتُبِ مَصْحُفَةً وَمَحْرَفَةً : أَبُو سَعْدٍ وَأَبُو
سَعِيدٍ ، أَبُو الْحَسَنِ وَأَبُو الْحُسَيْنِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ .

وَالْعَالِمُ مُحْتَاجٌ إِلَى جَمِيعِ كُتُبِ الرِّجَالِ (٢) ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُ
فِي كُلِّ مِنْهَا مَا لَا يَجِدُ فِي غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا بَعْضُهَا
فكَثِيرًا مَا يَبْقَى بِحَسْرَتِهِ (٢) ، وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي الْخَطِأِ .

زَعَمَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِي « صَحِيحِ
مُسْلِمٍ » (٣) عَنْ أَبِي وَائِلٍ (٤) ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ - كَرَّمَ اللَّهُ
وَجْهَهُ (٥) - فِي تَسْوِيَةِ الْقُبُورِ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ أَبَا وَائِلٍ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) وَاَنْظُرْ « تَوْضِيحُ الْمَشْتَبِهِ » (٢ / ٤٥٨) .

(٢) نَعَمْ ؛ وَاللَّهِ ، وَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَ !!

(٣) (بِرَقْمِ : ٩٦٩) .

(٤) هَكَذَا فِي رِوَايَةٍ ، وَفِي أُخْرَى : عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي الْهَيْتَاجِ ،

عَنْ عَلِيِّ - وَأَرَى كِلَيْهِمَا صَحِيحًا . (مِنْهُ) .

(٥) تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مِمَّا تَسَرَّبَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ

الشَّيْعَةِ الشَّنِيعَةِ ، فَالْوَاجِبُ اجْتِنَابُهُ .

بَجِير بن رَيْسَان القاصِّ قد جَرَّحَهُ العلماءُ !! كَأَنَّ هذا العالمَ نظَرَ
 في فصلِ الكُنَى من « الميزان » ، وليس فيه أَبُو وائلٍ إِلَّا واحدٌ ، هو
 عبدالله بن بَجِير ، فرجعَ إلى ترجمتِهِ من « الميزان » ونقلَ كلامَ
 الأئمَّةِ فيه ، ولم ينظرَ أَنَّهُ ليسَ عليه علامةٌ مسلمٍ ! والحديثُ في
 « صحيح مسلم » كما عُلِّمَ ، وإِثْمًا عليه علامةُ أَبِي داودَ والترمذِيَّ
 وابن ماجه ، ولا نَظَرَ أَنَّهُ لم يَدُكُرْ لعبداللهِ بن بَجِيرِ روايةً إِلَّا عن
 أوساطِ التابعين ، وَأَبُو وائلٍ الذي في الحديثِ يرويه عن
 أميرِ المؤمنين عليٍّ - كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ (١) - !

ولو ظَفَرَ هذا العالمُ بـ « التقريب » أو « الخلاصة »
 أو « تهذيب التهذيب » لوجدَ (٢) في فصلِ الكُنَى أبا وائلٍ آخرَ ،
 هو : شَقِيقُ بن سَلَمَةَ ، تابعِيٌّ كبيرٌ مخضرمٌ ، روى عن الخلفاءِ
 الأربعةِ وغيرِهِم ، وأخرجَ له البخاري ومسلمٌ وغيرُهُما ، واتفقَ

(١) انظر التعليق السابق .

(٢) أقولُ : إذا كانَ هذا (العالمُ) شَتِيًّا مِن أصحابِ الحديثِ ،
 ودُعَاةِ السنَّةِ ؛ فَإِنَّ هذا التأوُّلَ له قد يكونُ سائغًا ...
 أمَّا إذا كانَ مُبتدعًا، قُبوريًّا، مُحَرِّفًا مُحَرِّفًا !! فَإِنَّه يكونُ قد (عَرَفَ)
 لكنَّه (حَرَفَ) ، فهذا شأنٌ معروفٌ من صنائعِهِم وممارساتِهِم !! واللهُ الهادي .

الأئمة على توثيقه ، ولذلك لم يُذكر في « الميزان » ؛ لأنَّ
« الميزان » خاصٌّ بمن تُكلم فيه .

وأغربُ من هذا ما وقع في « مجلّة المنار » (١) ؛ رأيتُ في
بعضِ أجزاءها القديمة ذكْرَ كلامِ ابنِ حزمٍ في ترتيبِ كتبِ
الحديثِ - أظنه نقله من « تدريب الراوي » - ؛ ووقع في
العبارة : « وكتاب ابن المنذر » ، فكتب في حاشيةِ المجلّة : « ابن
المنذر : إبراهيم وعلي » كأنه نظرَ فصلَ الأبناءِ من « الخلاصة » ،
فوجدَ فيه ذلك !!

وإبراهيم بن المنذر وعلي بن المنذر لم يُذكر لأحدهما
كتابٌ ، وإنما « ابنُ المنذر » في عبارة ابن حزم هو الإمام محمد بن
إبراهيم بن المنذر النيسابوريّ ، صاحب التصانيف ، وتوفي سنة
٣١٨ ، ولم يُذكر في « الخلاصة » ؛ لأنّه لم يرو عنه أحدٌ من
الأئمة الستة لتأخّره ، وهو مُترجمٌ في « تذكرة الحفاظ »
و« الميزان » و« لسانه » و« طبقات الشافعية » وغيرها (٢) .

(١) وهي التي كان يُشرفُ عليها العلامة الشيخ محمد رشيد رضا ؛

رحمه الله وعفا عنه .

(٢) انظر « السّير » (١٤ / ٤٩٠) للذهبي .

إحياء كتب الرجال ، ولن الفضل في ذلك ؟

قد أسلفت أنه في القرن العاشر من الهجرة - وما بعده - هجر علم الرجال ، حتى أحياه الله عز وجل بواسطة المطابع ، وأذكر الآن ما طبع من كتبه ليُعلم لمن الفضل في ذلك :

الكتب الخاصة بأسماء الصحابة :

١ - « الإصابة » ؛ طبع بالهند سنة ١٢٦٤ هـ ، ثم بمصر

سنة ١٣٢٣ هـ .

٢ - « أشد الغابة » ؛ طبع بمصر سنة ١٢٨٦ هـ .

٣ - « تجريد أسماء الصحابة » ؛ طبع بدائرة المعارف سنة

١٣١٥ هـ .

٤ - « الاستيعاب » ؛ طبع بدائرة المعارف سنة ١٣١٨ هـ ،

ثم بمصر سنة ١٣٢٣ هـ .

وقررت الدائرة طبع كتابين آخرين : كتاب « أسماء

الصحابة « لابن مندّة ، و « دَرّ السحابة » للصاغاني (١) .

الخاصة بالحفظ :

١ - « طبقات الحُفَاط » ؛ للشُّيوطي ، طُبِعَ في أُوْرْبَا سنة

١٢٥٠ هـ .

٢ - « تذكرة الحُفَاط » ؛ للذهبي ، وطُبِعَ بدائرة المعارف

سنة ١٣٣٤ هـ .

٣ - « ذيله » ؛ طُبِعَ بدمشق سنة ١٣٤٧ هـ (٢) .

(١) ولم يُطْبِعْ أَيُّ من الكتاينِ إلى هذا اليومِ فيما أعلم .

وطُبِعَ ثلاث مجلّدات من « معرفة الصحابة » لأبي نُعيم ، وطُبِعَ

« الآحاد والثاني » لابن أبي عاصم ، كاملاً .

وأما كتاب « حياة الصحابة » للكاندهلويّ !! فهو خارجٌ عن مُرادِ

العلامةِ المُعلّمِي ؛ لأنّه كتابٌ قَصِصٍ ووعظٍ ، ثمّ هو مليءٌ بالأحاديثِ

الضعيفةِ والموضوعةِ !!

(٢) وطُبِعَ « طبقات عُلماءِ الحديث » ؛ لابن عبد الهادي ، في أربعِ

مجلّدات .

توابع أسماء الرجال :

١ - « المشتبه » ؛ للذهبي طُبِعَ في أوروبا سنة ١٣٠٠ هـ (١) .

٢ - « الأسماء والكنى » ؛ للدولابي ، طبع في دائرة المعارف سنة ١٣٢٢ هـ .

٣ - « المؤلف والمختلف » ؛ لعبد الغني ، طُبِعَ في الهند سنة ١٣٢٧ هـ .

٤ - « أنساب السُّمَّعاني » ؛ طُبِعَ بالتصوير في أوروبا سنة ١٣٣٠ هـ .

وقد رت دائرة المعارف طبع « الإكمال » لابن ماكولا ، وهو أجمل الكتب في بابيه ، ولعلها تطبع كتاب « الأنساب » و « التبصير » لابن حجر (٢) .

(١) وطبع عليه - قريبا - « الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام » لابن ناصر الدين الدمشقي .

(٢) وطبع « الاستدراك » لابن نُقْطَة ، و « المؤلف والمختلف » للدارقطني ، و « تلخيص المتشابه في الرسم » للخطيب ، و « التمييز والفصل » - مجلّدان منه - لابن باطيش ، و « تهذيب مستمرّ الأوهام » لابن =

أسماء الرجال :

- ١ - « التقريب » ؛ طُبع بالهند مرّات أوّلها سنة ١٢٧١ هـ .
- ٢ - « الخلاصة » ؛ طُبع بمصر مع « فتح الباري » ^(١) على نفقة المرحوم السيّد صديق حسن ، سنة ١٣٠١ هـ .
- ٣ - « الميزان » ؛ طُبع بالهند سنة ١٣٠١ هـ ، ثمّ بمصر سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٤ - « إسعاف المُبطّأ في رجالِ الموطّأ » ؛ طبع بحيدر آباد دكن سنة ١٣٢٠ هـ .
- ٥ - « طبقات ابن سعد » ؛ طُبع في أوربّا سنة ١٣٢٢ هـ .
- ٦ ، ٧ ، ٨ - « الضعفاء الصغير » للبخاري ، « الضعفاء » للنسائي ، « المنفردات والوحدان » لمسلم ؛ طُبعت في حيدر آباد سنة ١٣٢٣ هـ ، ثمّ طُبِع الأوّلان بالهند سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٩ - « الجمع بين رجالِ الصحيحين » ؛ طُبع في دائرة = ماکولا ، و « المعجم في مشتهر أسامي المحدثين » لأبي الفضل الهروي .
(١) ثمّ طُبِع منفردًا مرّات .

١٠ - « تعجيل المنفعة » ؛ طُبِعَ في دائرة المعارف سنة

١٣٢٤هـ .

١١ - « تهذيب التهذيب » ؛ طُبِعَ في دائرة المعارف سنة

١٣٢٥هـ .

١٢ - « التاريخ الصغير » ؛ للبخاري ؛ طُبِعَ في الهند سنة

١٣٢٥هـ .

١٣ - « لسان الميزان » ؛ طُبِعَ في دائرة المعارف سنة

١٣٢٩هـ .

وَقَوِّزَتِ الدَّائِرَةُ طُبِعَ أُمَّهَاتِ الكُتُبِ فِي الفُنِّ : « التاريخ

الكبير » للبخاري ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ^(١) ،

و « التاريخ الكبير » لابن أبي خيثمة .

وَلَعَلَّهَا تَطْبَعُ « التاريخ الأوسط » للبخاري ^(٢) ؛ فَإِنَّ

(١) وقد طُبِعَ هذان الكتابان في الدائرة المذكورة ، بتحقيق المصنّف

رحمه الله .

(١) انظر ما تقدّم (ص ٣٩) .

نسخته موجودة .

وقد طُبعت كتبٌ أخرى يُستفادُ منها كثيرٌ من تراجم الرجال ، ولكنَّ منها ما لم يُوضَع لذلك بخصوصه ، ومنها ما هو خاصٌّ ببلدٍ أو طائفةٍ (١) .

وقد طُبعت دائرةُ المعارفِ من هذا الضربِ « مِرآةُ الجنان » لليافعيِّ و « الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية » ، وقَرَّرَتْ طبعَ تاريخ « المنتظم » لابن الجوزي ، و « طبقات الحنابلة » (٢) لابن رجب ، ولعلَّها تطبعُ « تاريخ جُرجان » (٣) .

وكلُّ مَنْ له إلمامٌ بالفنِّ يعلمُ أنَّه ليسَ في كتبِ الرجالِ

(١) بل طُبعت كتبٌ كثيرةٌ جدًّا في الرجال ، جرحًا وتعديلاً ، وتأريخًا ؛ في الثقات ، وفي الضعفاءِ ، على البلدان ، وعلى الطبقات ، وغير ذلك كثيرٌ كثير .

(٢) كذا ! والصوابُ « ذيل طبقات الحنابلة » ؛ وقد طُبِعَ بمصر في مجلدين .

(٣) طُبِعَ نصف « المنتظم » في الدائرة ، وتُتمُّ طبعُه في بيروت . و « تاريخ جُرجان » طُبِعَ كاملاً فيها بتحقيق المؤلفِ رحمه الله .

المطبوعة^(١) أجمع ولا أوسع ولا أنفع من « تهذيب التهذيب »
و « لسان الميزان » ، ويُشارِكهما « تعجيل المنفعة » في عِظَمِهَا ،
وكلّهما من طبع دائرة المعارف .

وليس فيما لم يُطَبَع منها أجلُّ من « التاريخ الكبير »
للبخاريّ ، و « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم ، و « التاريخ
الكبير »^(٢) لابن أبي خيثمة ، وقد قَرَّرَت دائرة المعارف طبع هذه
الثلاثة .

وَمَنْ تَتَبَعَ ما أنتجتَه النهضة العلميّة في القرنِ الرابعِ عشرَ
بِالهندِ ومصرِ والشامِ وغيرها من المعارفِ والمؤلّفاتِ والرّسائلِ
وغيرها : علم أنّ للهندِ - ولا سيّما حيدر آباد دكن - الفضلَ

(١) نعم ؛ ولكن طُبِعَ بعدَ ذلك كتاب « تهذيب الكمال » للحافظ
المزّي في خمسةٍ وثلاثين مجلّدًا .

وهو - بحقّ - أعظمُ كتابِ مطبوعٍ في الرّجالِ .
وطُبِعَ - أيضًا - « سير أعلام النبلاء » للإمامِ الذهبيّ في ثلاثةٍ
وعشرين مجلّدًا .

(٢) والنفوس تشوّف لرؤية هذا الكتابِ العجّابِ مطبوعًا .

الأكبر في ذلك بما نشرته من كتب الحديث ، وكتب الرجال ؛
فإنَّ شأنَ الهندِ - وخاصَّةً دائرة المعارفِ - في الحديثِ لا يقلُّ عن
شأنها في الرجالِ ، وحسبكَ أنَّ من مطبوعاتِ دائرة المعارفِ
« كنز العمال » ، و « مسند الطيالسي » ، و « المستدرک » ،
و « السنن الكبرى » للبيهقي وغيرها .

وقد قررت طَبَعَ « مسند الإمام إسحاق بن راهويه » (١) ،
و « مسند أبي عوانة » (٢) .

كما طَبَعَتْ في علم مصطلح الحديث أهمُّ المؤلفاتِ فيه :
« علوم الحديث » للحاكم ، وكتاب « الكفاية » للخطيبِ
البغدادي .

وقد أخذت الدائرةُ بنصيبٍ من سائر العلوم ؛ كاللغة والنحوِ
والفلسفةِ والرياضياتِ والتاريخِ ، ولكنَّ إذا كانَ في طبعِ مؤلِّفاتِ

(١) طُبِعَ منه عدَّةُ مجلِّداتٍ ؛ هي في الأصلِ رسائلٌ علميةٌ جامعيةٌ ،
وذلك في السعودية .

(٢) طَبَعَتْ الدائرةُ منه أربعَ مجلِّداتٍ فقط ، ثمَّ طُبِعَ جزءٌ آخرٌ - لا
يتَّمُّ به الكتابُ - في مصر ، قريئًا .

أسلافنا في هذه العلوم ونحوها حفظً ونشرً لأعمالِ نوابغِ
الإسلامِ ؛ ففي طَبْعِ كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ - فَوْقَ ذَلِكَ - :
حفظً ونشرً للإسلامِ نَفْسِهِ .

على أَنَّ حَاجَةَ التَّارِيخِ إِلَى مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ نَاقِلِي الْوَقَائِعِ
التَّارِيخِيَّةِ أَشَدُّ مِنْ حَاجَةِ الْحَدِيثِ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْكُذْبَ
وَالتَّسَاهَلَ فِي التَّارِيخِ أَكْثَرُ ^(١) ، بَلْ إِنَّ مَعْرِفَةَ أَحْوَالِ الرِّجَالِ هِيَ
مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ التَّارِيخِ ، وَالْعُلُومُ الدِّيْنِيَّةُ وَالتَّارِيخِيَّةُ أَوْلَى الْعُلُومِ
بِالْحَفْظِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يُمَكِّنْ تَدَارُكُهُ بَعْدَ خْتِمِ
النَّبُوَّةِ .

وَأَمَّا الْعُلُومُ الْأُخْرَى فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا نَتِيجَةُ الْعُقُولِ
وَالتَّجَارِبِ ، فَإِذَا ضَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ يُمْكِنُ اسْتِنْتَاجُهُ ثَانِيًا ، وَهَكَذَا .
وَلَنْ تَزَالَ الدَّائِرَةُ إِذْ - شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مُجِدَّةً فِي سَعِيهَا ،
مُسْتَمِرَّةً فِي عَمَلِهَا ، مَعْتَمِدَةً عَلَى فَضْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،
وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ ، ثُمَّ عَلَى عُنَايَةِ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ السُّلْطَانِ - سُلْطَانِ

(١) انظر كتابي « التصفية والتربية وأثرهما في استئناف الحياة

الإسلامية » (ص ٦٦) .

العلوم - السلطان مير عثمان علي خان بهادر - حفظه الله - ،
كشأنه دائماً في العناية بالدائرة وبغيرها من معاهد العلم التي
عمرت بها البلادُ وحييت بها العبادُ (١).

طوبى لِدِكْنِ ما حَوَتْهُ هُ مِنْ مَعاهِدَ للمعارفِ
فيها رياضُ العلمِ تُتَجِدُ فُ باللطائفِ كلَّ طائفِ
أَمَازُها مُتَدَلِّيا تْ طوعَ كَفَيْ كُلَّ قاطِفِ
وحياضُها بالعذبِ تر وي كلَّ مُرْتَشِفِ وِغارِفِ
فيها الجوامعُ والمدا رُسُ والمطابِعُ والمتاحِفِ
ومن الجوامعِ أُمُّها ال كبرى تُحَيِّرُ كلَّ واصِفِ
بحرٌّ به التقتِ العلو مُ من السوائِفِ والخوالفِ
وترى بها دارًا لتر جمّة التآليفِ الطرائِفِ
وبها كما عَلمَتْ رجا لُ العلمِ دائرةُ المعارِفِ

(١) رَحِمَ اللهُ تِلْكَ الأَيَّامَ !!

إِذِ اليَوْمَ قَدْ تَغَيَّرَ الحَالُ ! وَتَقَلَّبَتِ الأَحْوالُ !! فلا حَوْلَ ولا قوَّةَ إِلاَّ
باللَّهِ ذِي الجلالِ .

نَشَرْتُ عُلُومًا مَا لَهَا مِنْ مَعْدِنِ إِلَّا الصَّحَائِفُ
هَذَا رَشَاشٌ مِنْ قَوَا ضَلَّ ذِي الْفَضَائِلِ وَالْعَوَارِفُ
عَثْمَانُ مَنْ عَمَّتْ مَوَا هَيْبَةُ الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالِفُ
يُرْعَى الْمُخَالَفَ مِنْ رَعِيَّةٍ تِيهِ كَمَا يُرْعَى الْمُؤَالِفُ
مُغْرَى بِمَا فِيهِ السَّعَا دَةُ وَالْعُلَى لَا بِالزُّخَارِفُ
فَلْيَحْيِ سُلْطَانَ الْعُلُو مِ وَإِنَّهَا مَعَنَا هَوَاتِفُ

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ] (١)

(١) وَكَانَ الْفِرَاعُ مِنْ ضَبِطِ نَصِّهَا ، وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهَا ، وَتَصْحِيحُهَا ،
وَمُرَاجَعَتُهَا فِي مَجَالِسَ مُتَعَدِّدَةٍ مِنْ غُرَّةِ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةِ (١٤١٧ هـ)
فِي مَدِينَةِ الزَّرْقَاءِ الْأُرْدُنِّيَّةِ .

قَالَ بِلْسَانِهِ ، وَكَتَبَهُ بَيْنَانِيهِ : عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ
الْحَلَبِيِّ الْأَثَرِيِّ ؛ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ .